حقـــوق الإنســـان وحريـــة التعبيـــر فـــي لبنـــان

تحديد الحلفاء والخصوم

نيسان/أبريل 2023

إعداد
نادين مبارك

تقرير صادر عن مؤسسة سمير قصير بدعم من
صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية

UNDEF
The United Nations Democracy Fund

THE SAMIR KASSIR FOUNDATION

قائمة المحتويات

ملخّص تنفيذي 3

مقدّمة 6

السياق العام 6
أهمية الدراسة 8
منهجية الدراسة 8
الافتراضات 12

النتائج المفضّلة 13

القضايا المتعلّقة بحرية التعبير 13
القضايا المتعلّقة بمكافحة التمييز 32
القضايا المتعلّقة بالدين 53

ملخّص تنفيذي

يُصنَّف لبنان غالباً كإحدى الدول الأكثر ليبراليةً في المنطقة العربية. فتنصّ المادة 13 من الدستور اللبناني، بشكل صريح، على أنّ «حرية إبداء الرأي قولاً وكتابةً وحرية الطباعة وحرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات كلها مكفولة ضمن دائرة القانون».[1] لكن، بالرغم من هذه الحماية التي يكفلها الدستور، يدفع بعض الصحافيين ثمناً باهظاً، من أرواحهم أحياناً، مقابل دفاعهم عن التزامهم بحرية التعبير. ولعلّ سمير قصير، وسليم اللوزي، وجبران تويني، ولقمان سليم، وآخرين نجوا من الهجمات، عيّنة وافية من سلسلة أمثلة مأسوية على هذا الأمر.

في ضوء هذه التحدّيات، تعاونت مؤسسة سمير قصير مع شركة «إيبسوس» لإعداد استطلاع رأي هدفه تقييم مدى إلمام المواطنين اللبنانيين بانتهاكات حرية التعبير. ومن أهداف هذه الدراسة أيضاً تحديد مدى فهم الجمهور لهذه الانتهاكات، وإنشاء مجموعة داعمة متعدّدة القطاعات لصون هذا الحقّ الأساسي والنهوض به، دونما خوف من الرقابة، أو العقوبات القانونية، أو الأعمال الانتقامية.

خلصت الدراسة إلى أنّ معظم المشاركين يؤيّدون حظر بعض الأفلام من دور السينما، وبالتحديد تلك التي تتضمّن قبلات أو مشاهد حميميّة بين أشخاص من الجنس نفسه. فضلاً عن ذلك، لم يتّفق معظمهم مع المفهوم القائل إنّ حقوق المثليين هي من حقوق الإنسان. يدلّ هذا الأمر على أنّ معظم اللبنانيين جاهزون للتعبير عن انزعاجهم من مجتمع الميم - عين.

وافق نصف المشاركين تقريباً على أنّ الإسلام يضمن للمرأة جميع حقوقها، مع الإشارة إلى أنّ أغلب المتّفقين مع هذا الرأي كانوا من السنّة والشيعة. في المقابل، لم يعتقد إلا أقلّ من ثلث المجيبين المنتمين إلى طوائف أخرى أنّ الإسلام يضمن للمرأة حقوقها كافة. بالنسبة إلى فضائح التحرّش الجنسي بالأطفال ضمن الكنيسة، وافق أكثر من نصف المسيحيين على أنّ المزاعم ليست إلا مؤامرة ضدّ الدين المسيحي. في المقابل، لم تكن أكثرية المجيبين المنتمين إلى طوائف أخرى من هذا الرأي. يُشير هذا الأمر إلى أي مدى تندفع كل طائفة في الدفاع عن عقيدتها، بصرف النظر عمّا إذا كان البيان المثير للخلاف صحيحاً فعلاً أم لا.

أمّا الآراء المتعلّقة بنظام الكفالة الذي يُشكّل الإطار القانوني للعاملات المنزليات الأجنبيات في لبنان، فقد توزّعت بشكل متساوٍ بين المشاركين الرجال والنساء. فوافق معظم الأشخاص المقيمين في عكار والبقاع على أنّ نظام الكفالة يحمي ربّات البيوت اللبنانيات من المخاطر التي قد تترافق مع توظيف عاملات منزليات. لكن، من بين سائر الطوائف، كان المشاركون الدروز أكثر من عارضوا هذا الرأي.

وافق نصف المشاركين تقريباً على أنّ الأجهزة الأمنية هي الجهة الراعية والضامنة لحرية الصحافة والإعلام، مع إبداء سكّان بيروت المعارضة الأشدّ لهذا الموقف. فضلاً عن ذلك، كان المجيبون بين 25 و30 سنة أكثر معارضةً لهذا الموقف من أي فئة عمرية أخرى.

1 Newsdesk Libnanews. (2021, July 13). The Lebanese Constitution. مقتطف من: https://libnanews.com/lebanon-textlebanese-constitution/

في ما يتعلّق بحظر إهانة رئاسة الجمهورية على وسائل التواصل الاجتماعي والمنصّات الإعلامية الأخرى، اتفق نصف المجيبين مع هذا الرأي. وكان الشيعة، فضلاً عن سكّان شمال لبنان والنبطية، مؤيّدين لهذا الرأي أكثر من المجموعات الأخرى. في المقابل، وافق نصف المشاركين على أنّ إهانة القيادات السياسية مقبولة كونهم يشغلون مراكز عامّة. وكان المسيحيون، والقاطنون في بيروت، والمشاركون الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و30 سنة أكثر ميلاً إلى تأييد هذا الموقف.

أيّدت أكثرية المشاركين، بشدّة، أنّ اللاجئين السوريين يُشكّلون عبئاً على لبنان، وأنّه يجب إعادتهم إلى بلدهم، مع موافقة أكثر من 80% من كل مجموعة على هذا الرأي. وتجدر الإشارة إلى أنّ سكّان منطقة البقاع التي تستضيف أكبر عدد من اللاجئين المسجّلين في لبنان كانوا الأكثر تأييداً لهذا الرأي. فضلاً عن ذلك، وافق أكثر من نصف المشاركين على الموقف القائل إنّ معظم اللبنانيين عنصريون تجاه اللاجئين. في هذه الحالة أيضاً، ونظراً إلى السبب المذكور أعلاه، سجّلت منطقة البقاع أعلى نسبةً من الموافقة على هذا الرأي.

لم يوافق معظم المشاركين على الفكرة القائلة إنّ الدكتاتورية هي الحل بالنسبة إلى النظام السياسي اللبناني. فقد وافق ثلث المجيبين القاطنين في بيروت على هذا الأمر. وكانت الطائفة الدرزية الأكثر معارضةً لهذا الموقف بالمقارنة مع الطوائف الأخرى.

بالإضافة إلى ذلك، لم توافق أكثرية المشاركين على أنّ وسائل التواصل الاجتماعي تُشكّل مصدراً موثوقاً للأخبار الدقيقة. تجدر الإشارة إلى أنّ الأكبر سنّاً كانوا أكثر معارضةً لهذا التصريح، ومردّ ذلك ربما إلى تدنّي استخدامهم لوسائل التواصل الاجتماعي. وكان المشاركون الدروز الأكثر معارضةً لهذا الموقف بالمقارنة مع الطوائف الأخرى.

أظهر سكّان بعلبك - الهرمل الموقف الأكثر حياديةً تجاه البيانات المختلفة بالمقارنة مع الأشخاص القادمين من مناطق أخرى.

وقد لوحظ وجود علاقة عكسية بين الموافقة على حظر الأفلام التي تتضمّن قبلات ومشاهد حميميّة بين الأشخاص من الجنس نفسه من جهة، والموافقة على أنّ حقوق المثليين هي حقوق إنسان من جهة أخرى. فلم يوافق 81% من الأشخاص ممّن أيّدوا حظر هذه الأفلام على أنّ حقوق المثليين هي حقوق إنسان. في المقابل، وافق 66% ممّن عارضوا حظر هذه الأفلام على أنّ حقوق المثليين هي حقوق إنسان.

كذلك، لم تُلاحَظ أي علاقة بين الموافقة على أنّ الإسلام يكفل للمرأة جميع حقوقها، والموافقة على أنّ حقوق المثليين هي حقوق إنسان. فقد اعتبر 82% ممّن أيّدوا أنّ الإسلام يضمن للمرأة جميع حقوقها أنّ حقوق المثليين ليست من حقوق الإنسان. نسجاً على المنوال نفسه، رفض 63% ممن اعتبروا أنّ الإسلام لا يضمن للمرأة جميع حقوقها الرأي القائل إنّ حقوق المثليين هي حقوق إنسان.

فضلاً عن ذلك، سُجّلت علاقة إيجابية بين الموافقة على أنّ الأجهزة الأمنية تضمن حرية الصحافة، والموافقة على ضرورة منع إهانة رئاسة الجمهورية عبر مختلف المنصّات الإعلامية. فقد وافق أكثر من نصف المشاركين (57%) الذين اعتبروا أنّ الأجهزة الأمنية تضمن حرية الصحافة على منع إهانة رئاسة الجمهورية عبر المنصّات الإعلامية. في المقابل، رفض أكثر من نصف المشاركين (53%) الذين اعتبروا أنّ الأجهزة الأمنية لا تضمن حرية الصحافة منع إهانة رئاسة الجمهورية عبر مختلف المنصّات الإعلامية.

لم يتّفق أكثر من نصف المشاركين (60%) الذين أيّدوا منع إهانة رئاسة الجمهورية مع الرأي القائل إنّ إهانة القيادات السياسية أمر مقبول لكونهم يشغلون منصباً عامّاً. فضلاً عن ذلك، وافقت أكثرية المشاركين (71%) ممّن رفضوا منع إهانة رئاسة الجمهورية على أنّ إهانة القيادات السياسية أمر مسموح لكونهم يشغلون منصباً عامّاً.

جدير بالذكر أنّ نصف المشاركين الذين وافقوا على أنّ الدكتاتورية هي الحلّ للنظام السياسي اللبناني أقرّوا أيضاً بأنّ إهانة رئاسة الجمهورية عبر مختلف المنصّات الإعلامية ممنوعة. من جهة أخرى، وافق نصف المشاركين تقريباً (49%)، ممّن رفضوا فكرة الدكتاتورية كحلّ للنظام السياسي اللبناني، على أنّ إهانة رئاسة الجمهورية على مختلف المنصّات الإعلامية ممنوعة. بالإضافة إلى ذلك، رفض 42% من المشاركين أن تكون الدكتاتورية هي الحلّ بالنسبة إلى النظام السياسي اللبناني، كما رفضوا منع إهانة رئاسة الجمهورية عبر مختلف المنصّات الإعلامية.

وافق أكثر من نصف المشاركين (54%)، ممّن اعتبروا أنّ اللاجئين السوريين يُشكّلون عبئاً على لبنان وبالتالي من الضروري إعادتهم إلى بلادهم، على أنّ معظم اللبنانيين عنصريون تجاه اللاجئين. في المقابل، وافقت أكثرية المشاركين (61%)، ممّن رفضوا فكرة أن يكون اللاجئون السوريون عبئاً على لبنان، وأنه من الضروري إعادتهم إلى بلادهم، على أنّ معظم اللبنانيين عنصريون تجاه اللاجئين. تفترض هذه النتائج أنه بصرف النظر عمّا إذا كان المشاركون يعتقدون أنّ اللاجئين السوريين يُشكّلون عبئاً على لبنان أم لا، وعمّا إذا كان ينبغي إعادتهم إلى بلادهم أم لا، فإنّ معظمهم أقرّوا بعنصرية الشعب اللبناني تجاه اللاجئين.

بالنسبة إلى نظام الكفالة، وافقت أكثرية المشاركين على أنه يحمي ربّات البيوت اللبنانيات من العاملات المنزليات، بصرف النظر عمّا إذا كانوا يعتقدون أنّ اللبنانيين عنصريون تجاه اللاجئين أم لا. من بين أولئك الذين أقرّوا بعنصرية معظم اللبنانيين تجاه اللاجئين، اعتبر 60% أيضاً أنّ نظام الكفالة يحمي ربّات البيوت اللبنانيات من العاملات المنزليات. هذا من جهة، أما من جهة أخرى، فمن بين من رفض مقولة أنّ الشعب اللبناني عنصري تجاه اللاجئين، اعتقد 52% أنّ نظام الكفالة يحمي ربّات البيوت من مخاطر توظيف العاملات المنزليات.

بالإضافة إلى التحليل أعلاه، حدّدت مؤسسة سمير قصير مواصفات للحلفاء بناءً على المواضيع الثلاثة الأساسية للاستقصاء، أي: **حرية التعبير، ومكافحة التمييز، والقضايا المتعلّقة بالدين**.

- كشفت النتائج أنه من أصل 800 مشارك، يمكن تصنيف 18 (أي 2.25% فقط) كحلفاء أقوياء لحرية التعبير. جدير بالذكر أنّ معظم هؤلاء الأشخاص يقيمون في جبل لبنان، وتتراوح أعمارهم بين 18 و30 سنة، كما أنهم أتمّوا دراستهم الثانوية، وهم موظفون في الوقت الحالي.

- في ما يتعلّق بمكافحة التمييز، أمكن تحديد أربعة حلفاء فعليين لهذه القضية، وأعمارهم تتراوح بين 26 و46 سنة. ينتمي ثلاثة منهم إلى الديانة المسيحية، والرابع إلى الدرزية. ويقيم اثنان منهم في جبل لبنان، وواحد في شمال لبنان، وواحد في بيروت.

- بالنسبة إلى الأسئلة المتعلّقة بالدين، تبيّن أنّ المشاركين الدروز، من بين سائر الانتماءات الدينية، كانوا الأكثر انتقاداً للتأثير السلبي الذي تُخلّفه بعض التقاليد الدينية على حقوق الإنسان. فلم يعتبر 67% من جميع المجيبين الدروز أنّ الإسلام يضمن للمرأة حقوقها، بخلاف أكثرية المجيبين الشيعة والسنّة (70%) الذين اعتبروا أنه يضمنها. كذلك، اعتقدت أكثرية المجيبين المسيحيين (52%) أنّ التقارير التي تتناول التحرّش الجنسي بالأطفال ضمن الكنيسة جزء من مؤامرة تُحاك ضدّ الديانة المسيحية.

مقدّمة

السياق العام

> لم تؤدّ التعددية الثقافية إلى الدمج بل إلى الفصل. (...) هناك خطر بأن تنزلق سياسة الحريات نحو هوّة سياسة الخوف. (...) تؤدي ثقافة لعب دور الضحية إلى تأليب المجموعات ضدّ بعضها، مع زعم كل منها بأنّ ألمها، وجروحها، وما تتعرض له من قمع أو إذلال، أكبر مما يتعرّض له الآخرون.[2]

يتميّز لبنان بتعدّد ثقافاته وطوائفه، كما تُعتبر الديناميات السياسية والاجتماعية الناشطة فيه على صلة وثيقة بالتحالفات والخصومات التي تُحرّك الطوائف الثماني عشرة والقوى السياسية في مختلف المناطق. فضلاً عن ذلك، يتأثّر الرأي العام في لبنان بعوامل مختلفة، منها الفروقات بين الأجيال. فمَن عاش ويلات الحرب لديه معتقدات قد تختلف عن معتقدات مَن وُلد بعدها. زِد على ذلك أنّ الأجيال الشابة ضخّت وجهات نظر جديدة في الرأي العام.

تتأثّر وجهات نظر المواطنين اللبنانيين بعوامل مختلفة، كمنطقة ولادتهم أو سكنهم، وانتمائهم الديني، وفئتهم العمرية، فضلاً عن الأحداث التاريخية وآثارها النفسية، والدروس السياسية، والتصورات المرتبطة بالانتماء إلى مجموعات، أو عشائر، أو عائلات معيّنة.

> ضمن إطار نظام سياسي وطني (كلبنان مثلاً)، يُستنبط من وجود رابط طائفي قوي أنّ ولاء المواطنين الأول سيكون للفئات الفرعية الخاصة بمكوّناتهم. فكلما كان هناك تضارب مصالح بين مجموعات معيّنة والمجتمع الوطني، ترى أعضاء هذه المجموعات يدعمون دوماً الفئة التي ينتمون إليها.[3]

2 Retired General Nizar Abdel-Kader, "Multiculturalism and Democracy: Lebanon as a Case Study", April 2010, thoughts by Jonathan Sacs, Britain's chief rabbi, article available on https://www.lebarmy.gov.lb/en/content/multiculturalism-and-democracy-lebanon-case-study, 2022 تمّت زيارة الموقع في كانون الأول/ ديسمبر

3 Michael Hudson, "The Precarious Republic", Random House, New York, 1968, pp. 59-58.

لا يخفى على أحد أنّ موقف الفرد تجاه حقوق الإنسان الأساسية يتأثّر بشكل كبير بآراء المجموعة التي ينتمي إليها ومعتقداتها في ما يتعلّق بحرية التعبير والتمييز. فضلاً عن ذلك، «إنّ الميل إلى رؤية الآخرين الذين لا ينتمون إلى الخلفية نفسها «كدخلاء» عوضاً عن شركاء في المواطنة يخفّف من اعتماد أي مجتمع محلي الاعتدال في مطالبه».[4]

من وجهة نظر قانونية، تؤكّد الفقرة باء من مقدّمة الدستور اللبناني أنّ «لبنان عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم مواثيقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتُجسّد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقوق والمجالات دون استثناء».

بالإضافة إلى مختلف الإعلانات العالمية، اعتمدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) الإعلان العالمي بشأن التنوّع الثقافي في 2001 في جلستها الحادية والثلاثين. فتربط المادة 4 من هذا الإعلان بين حقوق الإنسان والتنوّع الثقافي معتبرةً أنّ «الدفاع عن التنوّع الثقافي واجب أخلاقي لا ينفصل عن احترام كرامة الأشخاص. فهو يفترض الالتزام باحترام حقوق الإنسان والحرّيات الأساسية، وخاصة حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقلّيات وإلى جماعات السكان الأصليين. ولا يجوز لأحد أن يستند إلى التنوّع الثقافي لكي ينتهك حقوق الإنسان التي يضمنها القانون الدولي أو لكي يحدّ من نطاقها».

بعد تسع سنوات على اعتماد الإعلان، أصدرت مجموعة من خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بياناً للاحتفاء باليوم العالمي للتنوّع الثقافي من أجل الحوار والتنمية، شدّدوا فيه على أنّ الدفاع عن التنوّع مرتبط باحترام كرامة الأفراد. كما جادلوا بأنّ: «التنوّع الثقافي لا يمكن أن يزدهر إلا في مناخ يحمي الحرّيات الأساسية وحقوق الإنسان. (...). ولا يمكن حمايته وتعزيزه (أي التنوّع الثقافي) إلا بضمان حقوق الإنسان والحرّيات الأساسية، مثل حرية التعبير والإعلام والاتصال، وعدم التعرّض للتمييز أياً كان نوعه، فضلاً عن قدرة الأشخاص على اختيار أشكال تعبيرهم الثقافي، وحقّهم في المشاركة أو عدم المشاركة في الحياة الثقافية لطوائف محددة».[5]

يتمعّن هذا التقرير في الآراء المتنوّعة لمختلف شرائح السكان اللبنانيين بشأن حقوق الإنسان. «فمن المشاكل الأساسية المتعلّقة بالتعدّدية الثقافية ضمان حقوق الإنسان، لا سيّما في ما يتعلّق بتحقيق توافق في الآراء حول مجموع حقوق الإنسان الواجب تأمينها لكافة أعضاء المجتمع بصرف النظر عن أي فروقات ثقافية».[6]

بعد احتجاجات 2019 وانفجار مرفأ بيروت عام 2020، تصاعدت وتيرة انتهاكات حقوق الإنسان في لبنان. ففي العام 2022، عانى البلد من أزمات متنوّعة أثّرت على قطاعات متعدّدة، بما في ذلك المالية والاقتصاد، والنقل، والرعاية الصحية، والسياسة. فأدّى الإعلام المستقلّ دوراً بالغ الأهمية في تسليط الضوء على هذه الانتهاكات، في ظل إقدام جهات تابعة وغير تابعة للدولة على خنق حرية التعبير، إحدى الحرّيات الأساسية الأهم. وللأسف، تتعرّض حقوق الإنسان الأخرى، كالحقّ في الصحة، والأمن، والمساواة، لانتهاك يومي في البلاد. فمن دون حرية التعبير التي تكفل رصد حقوق الإنسان وتقييمها، ستتأثّر سائر الحقوق الأخرى بشكل سريع. من هذا المنطلق، تُشكّل حرية التعبير ضمانةً لحقوق الإنسان الأخرى، زِد على ذلك أنّ الإجراءات القمعية، أياً كان نوعها، كتلك التي تلت تظاهرات 2019 وتمثّلت عبر عنف الشرطة، والاحتجاز التعسّفي، والتعذيب، تُخلّف تأثيراً سلبياً على الفئات المهمّشة، بمن فيهم العمّال المهاجرون، واللاجئون، والنساء، والأطفال، وأفراد مجتمع الميم - عين.

4 المرجع نفسه.

5 بيان أصدرته مجموعة من خبراء لحقوق الإنسان تابعين للأمم المتحدة للاحتفاء باليوم العالمي للتنوّع الثقافي من أجل الحوار والتنمية، أيار/مايو 2010، متوفّر على: https://www.ohchr.org/en/statements/2010/05/human-rights-and-cultural-diversity-go-hand-hand-say-un-experts. تمّت زيارة الموقع في كانون الأول/ ديسمبر 2022.

6 Vitalii, Serohin, "Multiculturalism: A Human Rights-Based Approach", 2019, available on https://www.researchgate.net/publication/338211435_MULTICULTURALISM_A_HUMAN_RIGHTS-BASED_APPROACH/citation/download, .2202 تمّت زيارة الموقع في كانون الأول/ ديسمبر

أهمية الدراسة

تهدف هذه الدراسة الاستقصائية التي أجرتها شركة «إيبسوس» إلى فهم مدى معرفة الجمهور بانتهاكات حرية التعبير في لبنان، وإنشاء مجموعة متعدّدة القطاعات تكون داعمةً لحرية التعبير. من المتوقع أن تضغط هذه المجموعة من أجل اعتماد إطار تنظيمي يعمل على ضمان وتعزيز هذا الحقّ المتأصّل، دونما خوف من الانتقام، أو الرقابة، أو العقوبات القانونية. بالإضافة إلى نتائج الاستطلاع، يهدف هذا التقرير التحليلي إلى تحديد المناصرين المحتملين لحقوق الإنسان، ووضع خطة عمل للتواصل معهم كحلفاء في النضال من أجل صون حقوق الإنسان والدفاع عنها في لبنان.

منهجية الدراسة

أدوات الاستطلاع

أُجريت 800 مقابلة مع مواطنين لبنانيين في سنّ الثامنة عشرة وما فوق يقيمون في كافة المحافظات اللبنانية. امتدّ هذا العمل الميداني بين 19 أيلول/سبتمبر و10 تشرين الأول/أكتوبر 2022. واعتُمدت في جمع البيانات منهجية «إجراء المقابلات الشخصية بمساعدة الحاسوب» (CAPI). تمّ استخدام استبيان مدّته عشر دقائق ليجيب عنه المشاركون وجهاً لوجه، باستخدام أجهزة محمولة باليد ومزوّدة ببرنامج «آي فيلد».[7] في ما يلي عيّنة عن طريقة توزّع المشاركين وِفقاً للسنّ، الجندر، المنطقة، المستوى التعليمي، الوضع الوظيفي، والانتماء الديني.

توزيع السكان المشمولين بالاستقصاء

الرسم 1. التوزيع وِفقاً للانتماءات الدينية

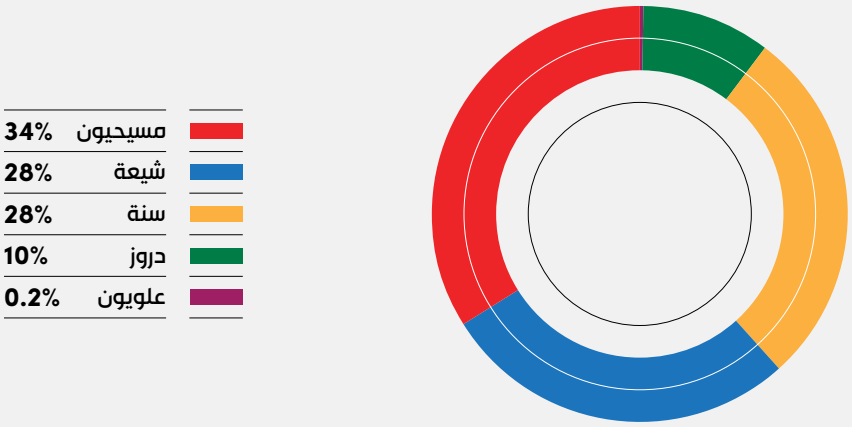

7 آي فيلد منصة متكاملة لإجراء المقابلات الشخصية بمساعدة الحاسوب، https://www.ipsos.com/en-hk/ipsos-ifield-ipsos-global-standard-face-face-interviews

الرسم 2. التوزيع وِفقاً للفئات العمرية

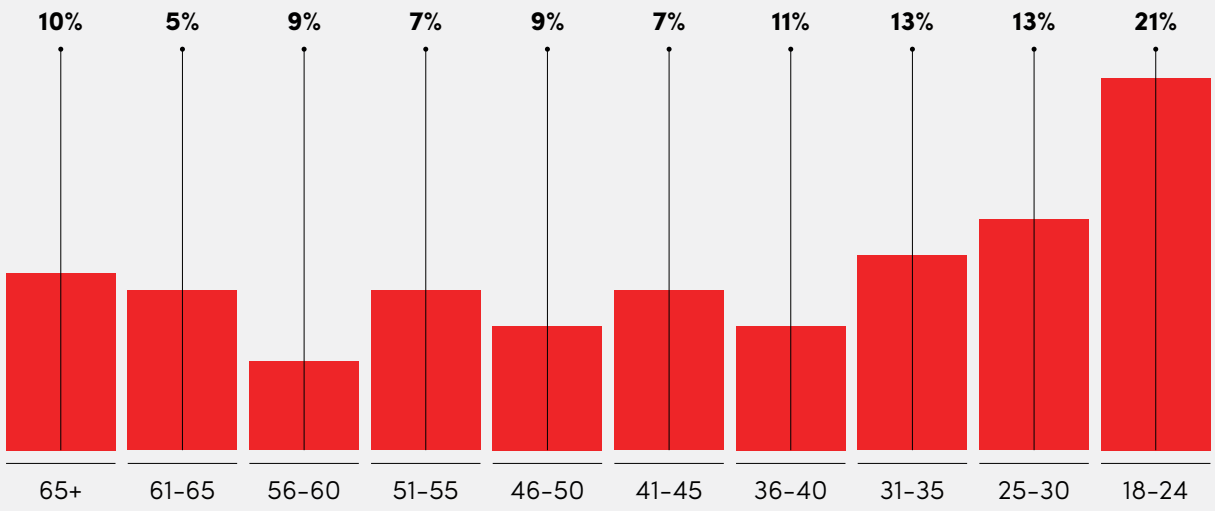

الرسم 3. التوزيع بحسب المنطقة الجغرافية

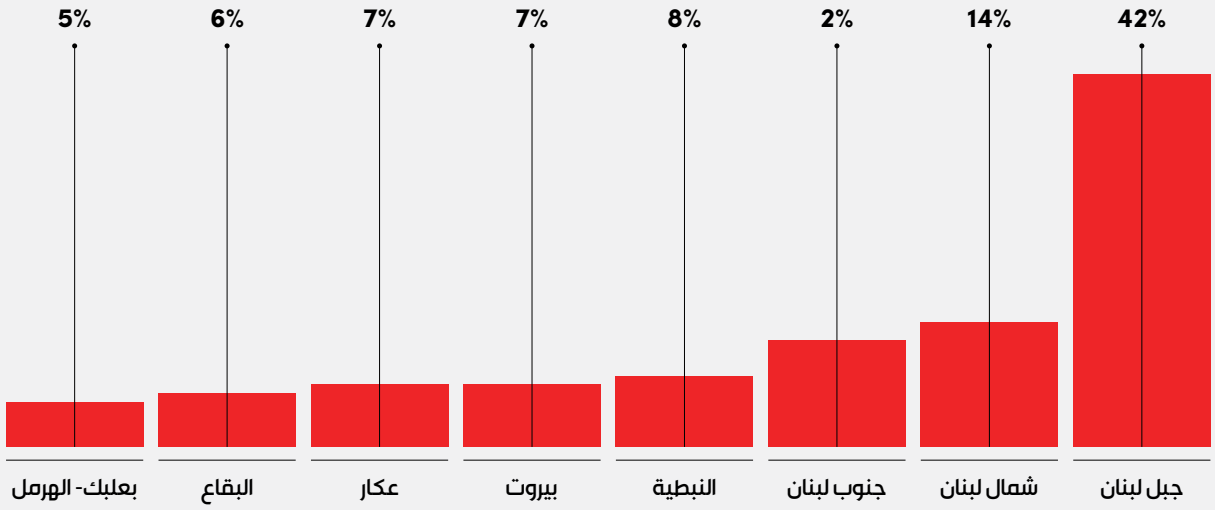

الرسم 4. التوزيع بحسب الجندر

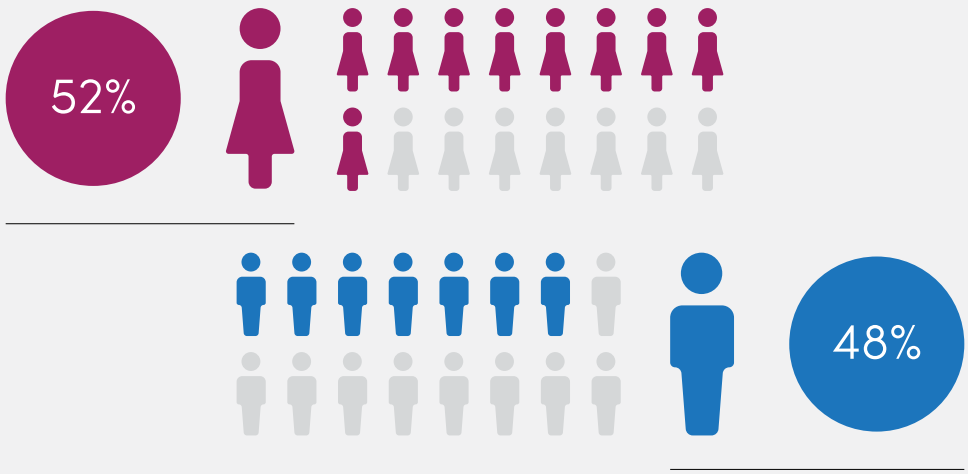

الرسم 5. التوزيع بحسب الوضع الوظيفي

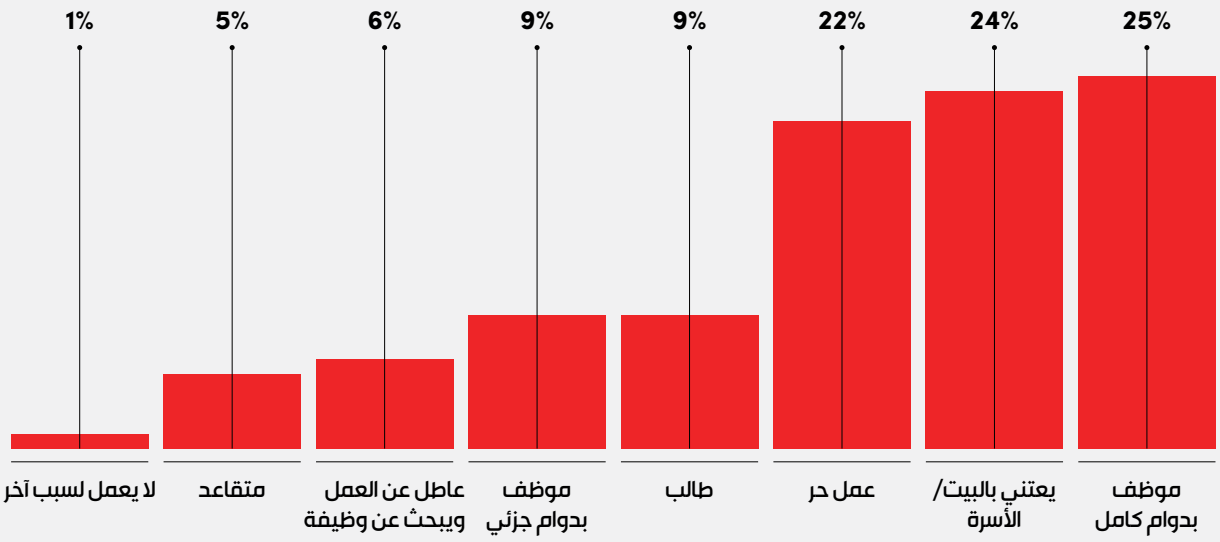

الرسم 6. التوزيع بحسب المستوى التعليمي

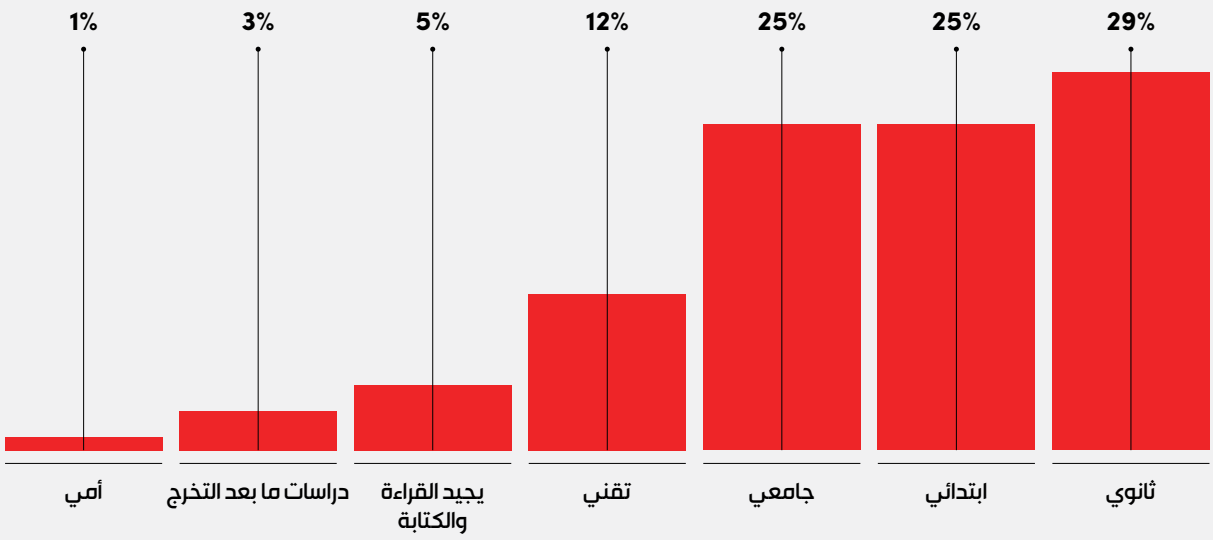

الأسئلة والمؤشرات الخاصة بالاستطلاع

المقدّمة

- الجنسية
- الجندر
- السنّ
- السكن

الأسئلة

س 1. يجب حظر الأفلام التي تتضمّن قبلات ومشاهد حميميّة بين شخصين ينتميان إلى الجنس نفسه من دور السينما.

س 2. دين الإسلام يضمن للمرأة حقوقها كافة.

س 3. حقوق المثليين هي من حقوق الإنسان.

س 4. يُشكّل نظام الكفالة حمايةً لربّات البيوت اللبنانيات من مخاطر العاملات المنزليات.

س 5. تُعتبر الأجهزة الأمنية الجهة الراعية والضامنة لحرية الصحافة.

س 6. تُمنع إهانة رئاسة الجمهورية على وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من المنصّات الإعلامية.

س 7. يُمكن إهانة القيادات السياسية، كونهم يشغلون مراكز في القطاع العام.

س 8. يُشكّل اللاجئون السوريون عبئاً على لبنان، ويجب إعادتهم إلى بلادهم.

س 9. معظم اللبنانيين عنصريون تجاه اللاجئين.

س 10. ما يُقال عن فضائح التحرّش الجنسي بالأطفال ضمن الكنيسة هو مؤامرة تُحاك ضدّ الديانة المسيحية.

س 11. الدكتاتورية هي الحلّ لمشكلة النظام السياسي اللبناني.

س 12. تُعتبر وسائل التواصل الاجتماعي مصدراً موثوقاً للأخبار الدقيقة.

معلومات أخرى

- الوضع الاجتماعي
- أعلى مستوى تعليمي
- الوضع الوظيفي
- الانتماء الديني

ارتكز هذا الاستطلاع على مقياس ليكرت المؤلّف من خمس نقاط. فطُلب من المشاركين اختيار إحدى الإجابات التالية: لا أوافق بشدة، لا أوافق، محايد، أوافق، أوافق بشدة.

يُعتبر الشخص داعماً لكافة حقوق الإنسان التي يتناولها الاستقصاء في أسئلته/تصاريحه إذا اختار بشكل تراكمي الإجابات التالية عن كل تصريح. لكن **من أصل المشاركين الثمانمائة، لم يستوفِ أي شخص هذا المعيار.**

D: لا أوافق ولا أوافق بشدة
A: أوافق وأوافق بشدة

س 1	س 2	س 3	س 4	س 5	س 6	س 7	س 8	س 9	س 10	س 11	س 12
D	D	A	D	D	D	A	D	A	D	D	D

الافتراضات

تمّ توزيع المواطنين اللبنانيين على مجموعات عادية ومجموعات فرعية بهدف تقييم المستويات المختلفة لمدى إدراكهم بحقوق الإنسان، ودعمهم لها، ومعرفتهم بها. ولا يخفى على أحد أنّ الآراء والمعتقدات تتأثّر بعدّة عوامل، منها الخلفيات الثقافية، والمعتقدات الدينية، ومستويات التعليم. من هنا، نظراً إلى تعدّد الثقافات والطوائف في لبنان، تتوقّع مؤسسة سمير قصير التوصل إلى استنتاجات متباينة تِبعاً لمواصفات المشاركين وانتماءات المجموعات.

النتائج المفضّلة

بعد إجراء تحليل كمّي للإجابات الثمانمائة التي جمعتها «إيبسوس»، اعتمدت مؤسسة سمير قصير مقاربةً نوعيةً لتصنيف البيانات وِفقاً لثلاثة أقسام رئيسية تعكس مواضيع الأسئلة، أي: قضايا حرية التعبير، وقضايا مكافحة التمييز، والقضايا المتعلّقة بالدين.

تهدف هذه الدراسة، كما سبق وذُكر، إلى تحديد المناصرين المحتملين لمبادرات حقوق الإنسان، لكي تتمكّن مؤسسة سمير قصير وغيرها من المجموعات الحقوقية من وضع خطة عمل تسعى إلى نشر التوعية، وتعزيز ركائز حقوق الإنسان في لبنان.

القضايا المتعلّقة بحرية التعبير

لكي يُعتبر المشارك حليفاً داعماً لحرية التعبير، يجب أن تكون إجاباته متوافقة مع الصيغة التراكمية التالية:

س 1	س 5	س 6	س 7	س 11	س 12
D	D	D	A	D	D

ما سبب اعتماد هذه الصيغة؟

س 1	يجب حظر الأفلام التي تتضمّن قبلات ومشاهد حميميّة بين شخصين ينتميان إلى الجنس نفسه من دور السينما.
D	

تشكّل الرقابة، المتمثّلة هنا بمنع عرض الأفلام، قمعاً غير مشروع وحدّاً لحرية التعبير.

لمحة عن الإجابات

وافقت أغلبية المشاركين على ضرورة حظر الأفلام التي تتضمّن قبلات ومشاهد حميميّة بين شخصين ينتميان إلى الجنس نفسه من دور السينما.

الرسم 7.

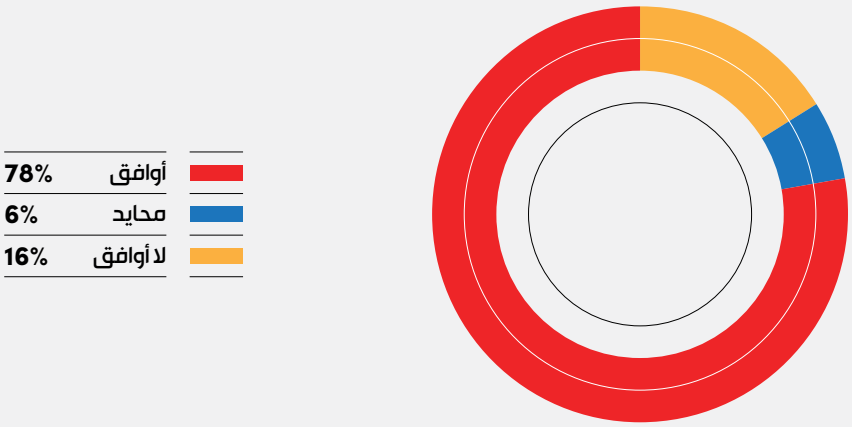

كانت نسبة النساء (81%) اللواتي وافقن على التصريح أعلى بقليل من نسبة الرجال (75%).

الرسم 8.

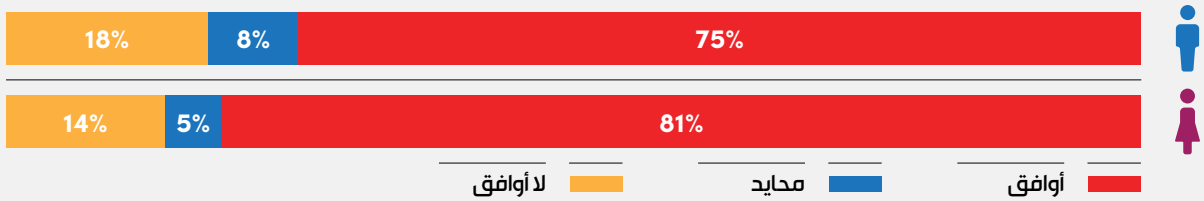

وافق المشاركون المقيمون في جنوب لبنان (97%) والنبطية (95%) بشدّة على البيان، في حين أنّ أولئك المقيمين في بعلبك - الهرمل كانوا الأقلّ موافقةً عليه.

الرسم 9.

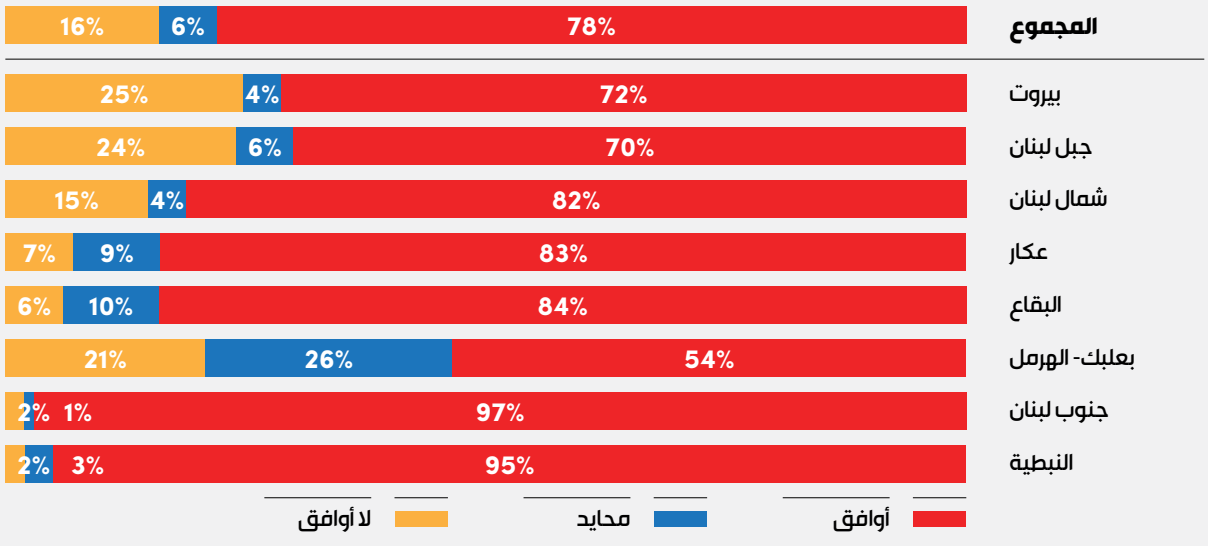

لوحظ أنّ الموافقة على التصريح ارتفعت مع تقدّم المشاركين في العمر، مع تسجيل النسبة الأكبر من الموافقة لدى الأشخاص في سنّ الواحدة والستين وما فوق (85%). فضلاً عن ذلك، لوحظت فروقات بين مختلف الطوائف الدينية، مع تصدّر السنّة (92%) لائحة الموافقين، وحلول المسيحيين في المرتبة الأخيرة (62%).

الرسم 10.

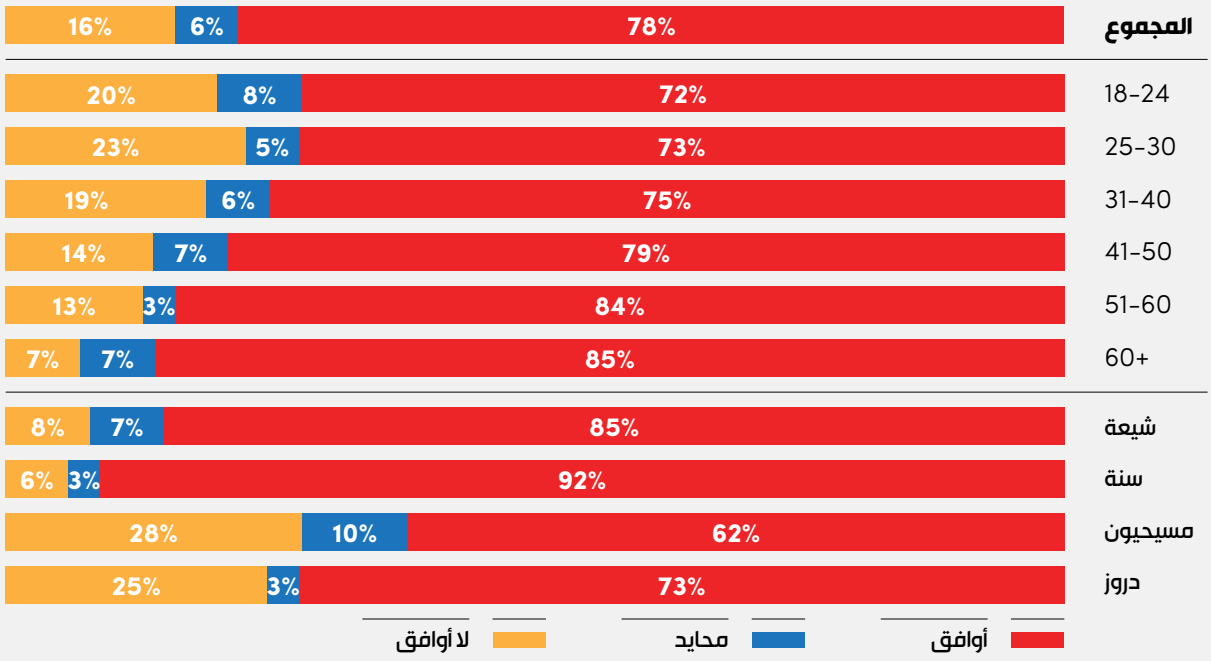

«ما من معايير ثابتة تحدّد شروط الموافقة المسبقة على الأفلام، لكن هناك مواضيع عامة يمكن التحجج بها لفرض الرقابة على الأفلام المنتجة. فيجوز فرض الرقابة على الأفلام إذا تبيّن أنها تُثير النعرات الطائفية، أو تُعكّر صفو السلم المدني، أو تخدش الحياء، أو تُقوّض الركائز الدينية وأسس الدولة».[8]

يعتمد لبنان قانونَين باليَين لضبط مسألة الرقابة على الأفلام، هما:

- قانون 1947[9] الذي ينصّ على ضرورة خضوع جميع الأشرطة السينمائية أو التسجيلية للمراقبة. في هذا الإطار، يشرح المدير التنفيذي لمؤسسة سمير قصير، أيمن مهنّا، أنّ هذا القانون يسهّل الانتهاكات لا سيّما وأنّ الأمن العام هو سلطة الرقابة الوحيدة في لبنان اليوم. لكن وفقاً لهذا القانون، يعود إلى لجنة خاصة تجمع مندوبين من عدّة وزارات الإشراف على إجراءات الموافقة المسبقة».[10]

8 كلمات وردت على لسان أيمن رعد وأيمن مهنّا، عبر رنا طبارة، في المرجع التالي: L'Orient Today, "Dust-up over canceled play sheds light on Lebanon's censorship system," 13 October 2021
متوفّر على: https://today.lorientlejour.com/article/1277892/dust-up-over-canceled-play-sheds-light-on-lebanons-censorship-system.html، تمّت زيارة الموقع في كانون الأول/ديسمبر 2022

9 قانون لبناني تمّ سنّه في 27 تشرين الأول/ أكتوبر 1947.

10 أيمن رعد وأيمن مهنّا، عبر رنا طبارة، لوريان توداي، المرجع المذكور آنفاً.

- المرسوم التشريعي رقم 2873/1959 الذي يُرسي الأسس القانونية التي تضبط نظام الأمن العام، وتُمكّنه من ممارسة رقابة صارمة والتحكّم باستيراد وتوزيع أقراص الفيديو الرقمية للأفلام والمسلسلات التلفزيونية، خاصةً في المادة 9 منه.

س 5	تُعتبر الأجهزة الأمنية الجهة الراعية والضامنة لحرية الصحافة.
D	

في أعقاب التظاهرات في تشرين الأول/أكتوبر 2019، أقدمت الأجهزة الأمنية على قمع الصحافيين والناشطين الذين عبّروا عن آرائهم عبر وسائل الإعلام التقليدية أو الرقمية، واعتقالهم، واحتجازهم على نطاق واسع.

لمحة عن الإجابات

لم يوافق نصف المشاركين تقريباً (48%) على التصريح القائل إنّ الأجهزة الأمنية هي الجهة الراعية والضامنة لحرية الصحافة/الإعلام.

الرسم 11.

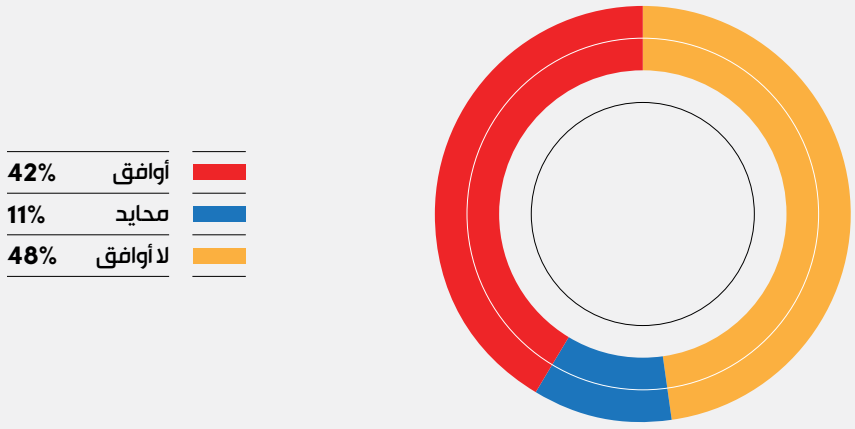

كانت نسبة النساء (44%) اللواتي وافقن على البيان أعلى بقليل من نسبة الرجال (39%).

الرسم 12.

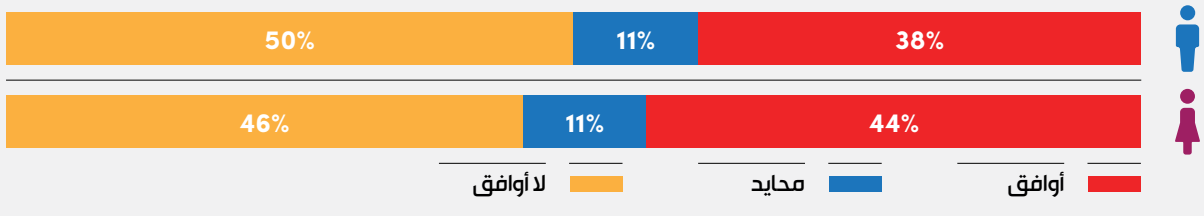

وافق المشاركون المقيمون في عكار (63%) بشدّة على التصريح، في حين أنّ أولئك المقيمين في بيروت (60%) كانوا الأقلّ موافقةً عليه.

الرسم 13.

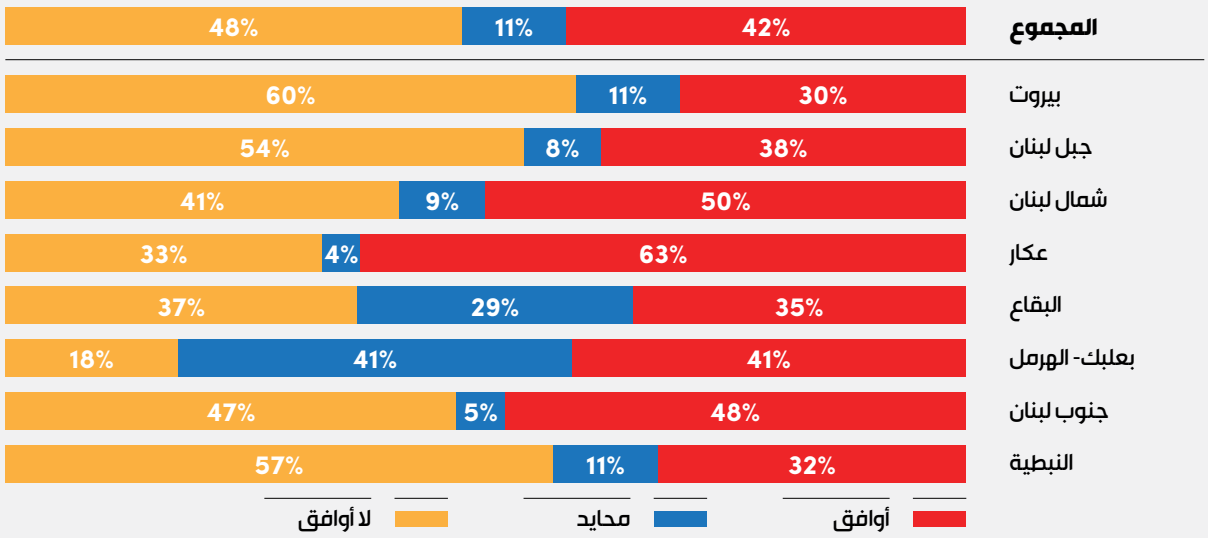

بين سائر الفئات العمرية، كان المشاركون بين 25 و30 سنة الأكثر معارضةً للتصريح (60%)، في حين كانت للفئات العمرية الأخرى مواقف متشابهة تجاهه.

بالنسبة إلى الطوائف الدينية، كان الدروز الأكثر معارضةً للتصريح (62%)، في حين أنّ الشيعة كانوا الأقل ميلاً إلى معارضته (40%).

الرسم 14.

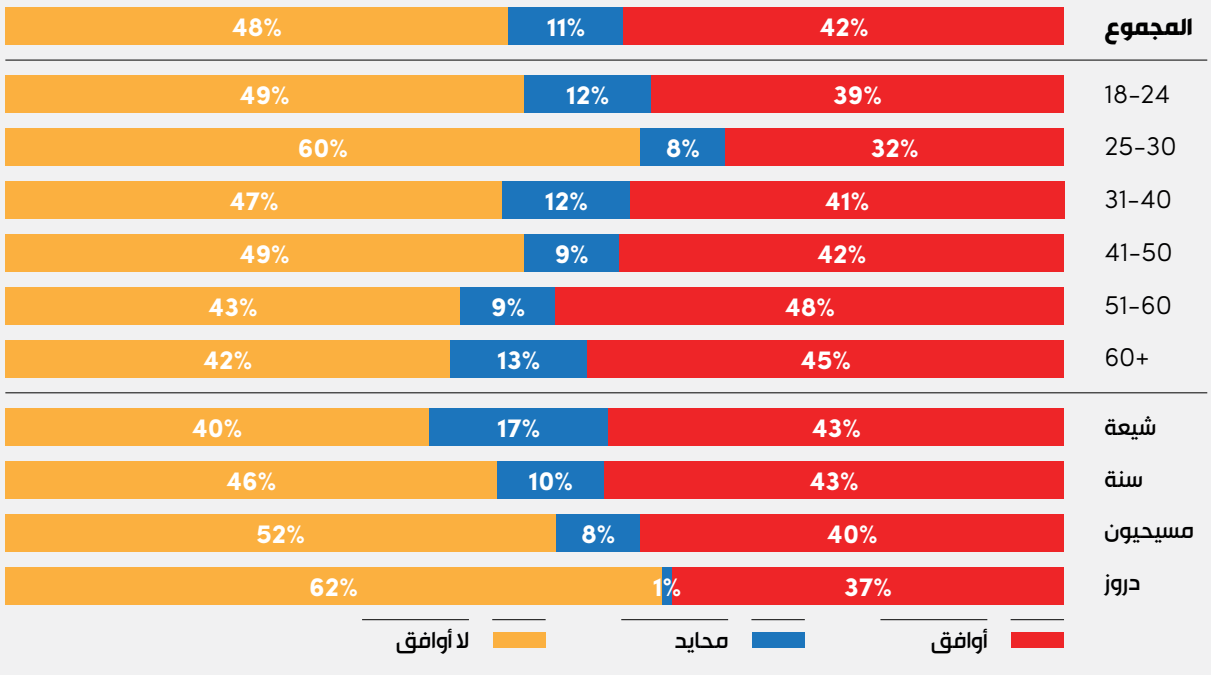

س 6	تُمنع إهانة رئاسة الجمهورية على وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من المنصّات الإعلامية.
D	

يجب السماح بالتعرّض للرئاسة، كما هي الحال في كل الأنظمة الديمقراطية الراسخة. مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنّ مؤسسة سمير قصير وغيرها من المنظمات الحقوقية لا تقبل خطاب الكراهية. عند هذه المرحلة، يمكن للرئيس ممارسة حقّه في الانتصاف من خلال إجراء قضائي مستقلّ تنظر فيه محاكم مدنية.

لمحة عن الإجابات

وافق نصف المشاركين تقريباً (49%) على التصريح القائل إنه ينبغي منع إهانة رئاسة الجمهورية عبر وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من المنصّات الإعلامية.

الرسم 15.

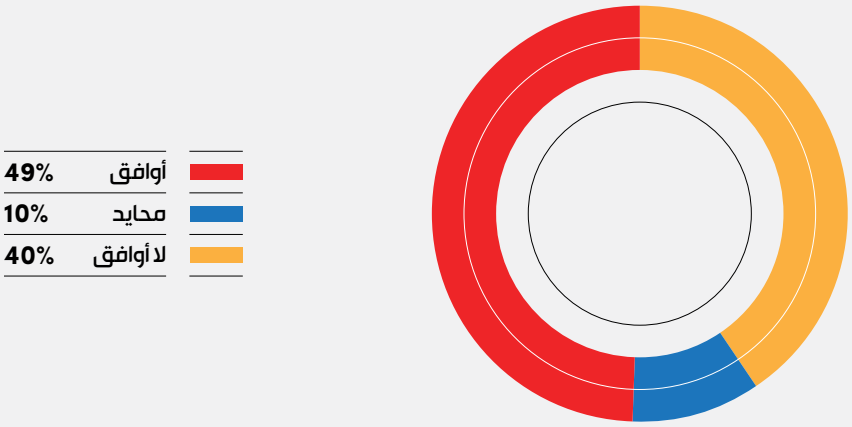

كانت نسبة النساء (54%) اللواتي وافقن على التصريح أعلى من نسبة الرجال (44%).

الرسم 16.

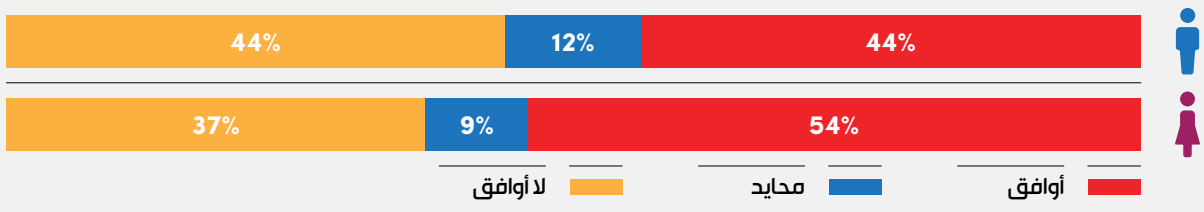

الرسم 17.

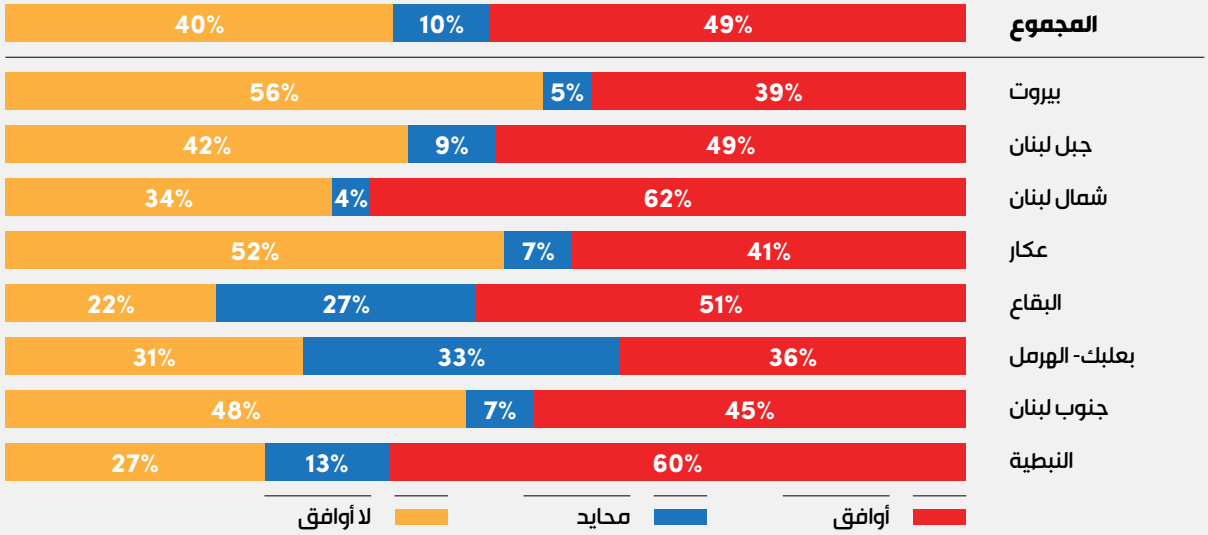

كان المشاركون المقيمون في بيروت (56%) الأكثر معارضةً للتصريح، في حين أنّ أولئك المقيمين في شمال لبنان (62%) كانوا الأكثر موافقةً عليه.

وافق على التصريح معظم المشاركين بين 51 و60 سنة (63%)، في حين أنّ الفئة العمرية 25 - 30 سنة كانت الأكثر معارضةً له (54%). ومن بين سائر الطوائف الدينية، كان الشيعة الأكثر موافقةً على البيان (58%)، في حين أنّ الدروز كانوا الأكثر معارضةً له (61%).

الرسم 18.

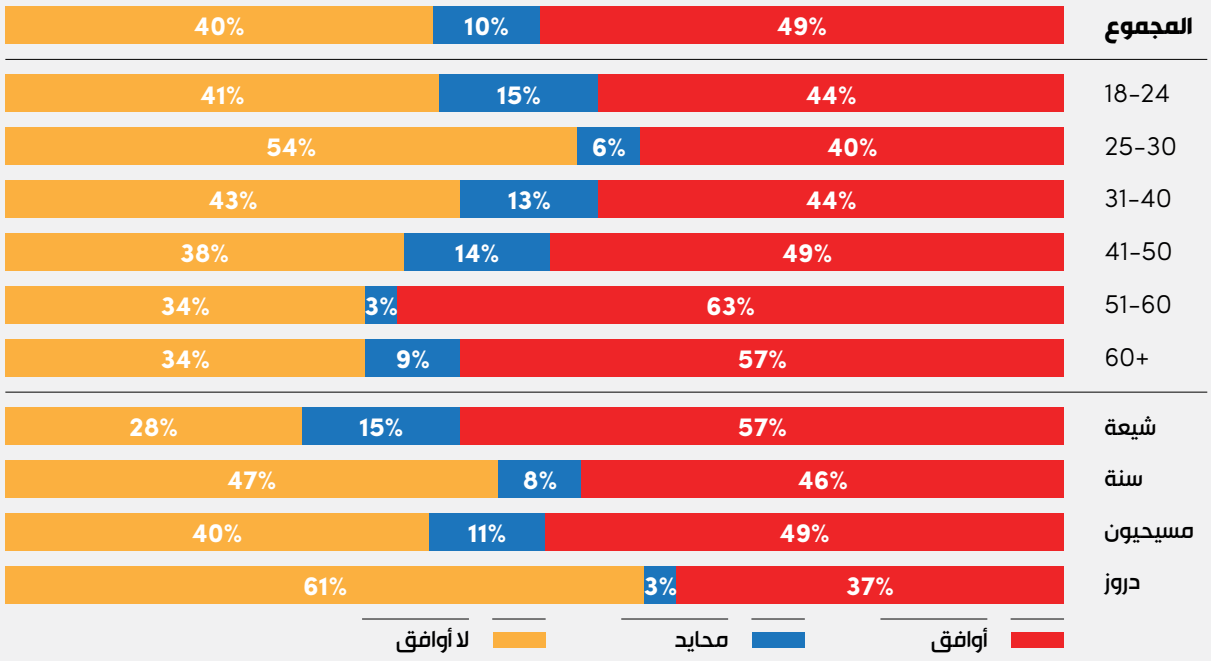

تحليل مقارن للسؤالين 5 و6

لوحظ وجود علاقة إيجابية بين الموافقة على أنّ الأجهزة الأمنية هي الجهة الضامنة لحرية الصحافة، والموافقة على منع إهانة رئاسة الجمهورية عبر منصّات إعلامية مختلفة. في المقابل، رفض أكثر من نصف المشاركين (53%)، ممّن عارضوا فكرة أن تكون الأجهزة الأمنية الجهة الضامنة لحرية الصحافة، منع إهانة رئاسة الجمهورية عبر منصّات إعلامية مختلفة. تجدر الإشارة إلى أنّ نصف هؤلاء المشاركين تقريباً (46%) كانوا من جبل لبنان.

س 7	يمكن إهانة القيادات السياسية، كونهم يشغلون مراكز في القطاع العام.
A	

يمكن مقارنة الموقف تجاه إهانة القيادات السياسية بذلك المتعلّق بإهانة رئاسة الجمهورية. تفترض حرية التعبير حقّ استخدام ألفاظ شديدة اللهجة تجاه المسؤولين العموميين من دون خوف من الانتقام أو التلاعب بالأنظمة الأمنية والقضائية لمصلحة هؤلاء المسؤولين.

لمحة عن الإجابات

وافق نصف المشاركين (49%) على التصريح القائل إنه يمكن إهانة القيادات السياسية، كونهم يشغلون مراكز في القطاع العام.

الرسم 19.

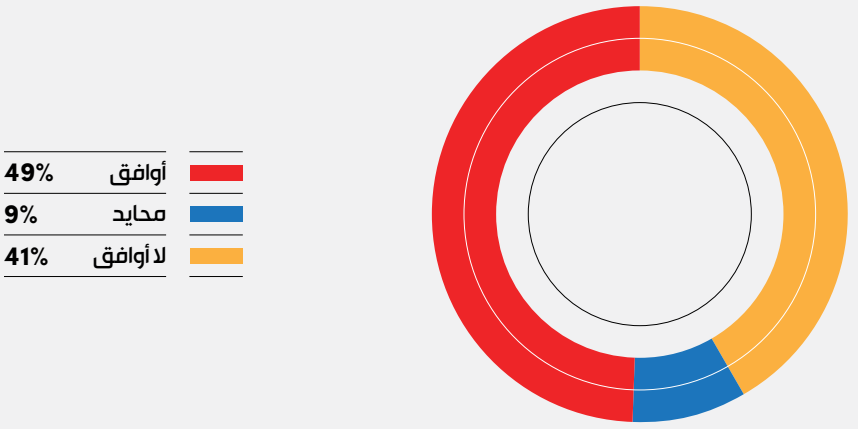

كانت نسبة الرجال (52%) الذين وافقوا على التصريح أعلى بقليل من نسبة النساء (47%).

الرسم 20.

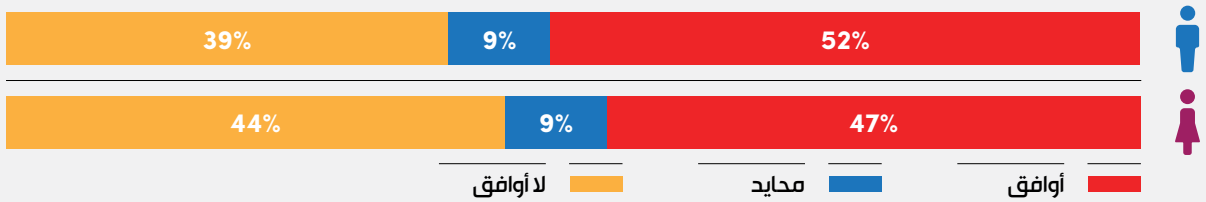

كانت الفئة العمرية 25 - 30 سنة (58%) الأكثر موافقةً على التصريح، في حين أنّ فئة 51 - 60 سنة (56%) كانت الأكثر معارضةً له. ومن بين سائر الطوائف الدينية، كان المسيحيون الأكثر موافقةً على التصريح (53%)، في حين أنه لقيَ معارضةً من حوالي نصف الدروز (57%).

الرسم 21.

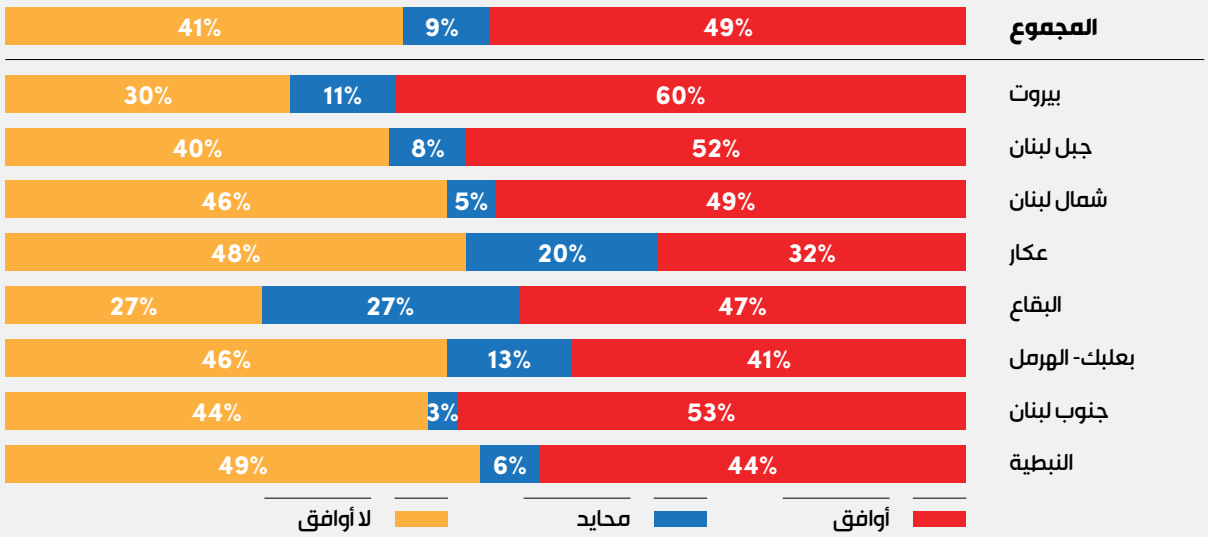

الرسم 22.

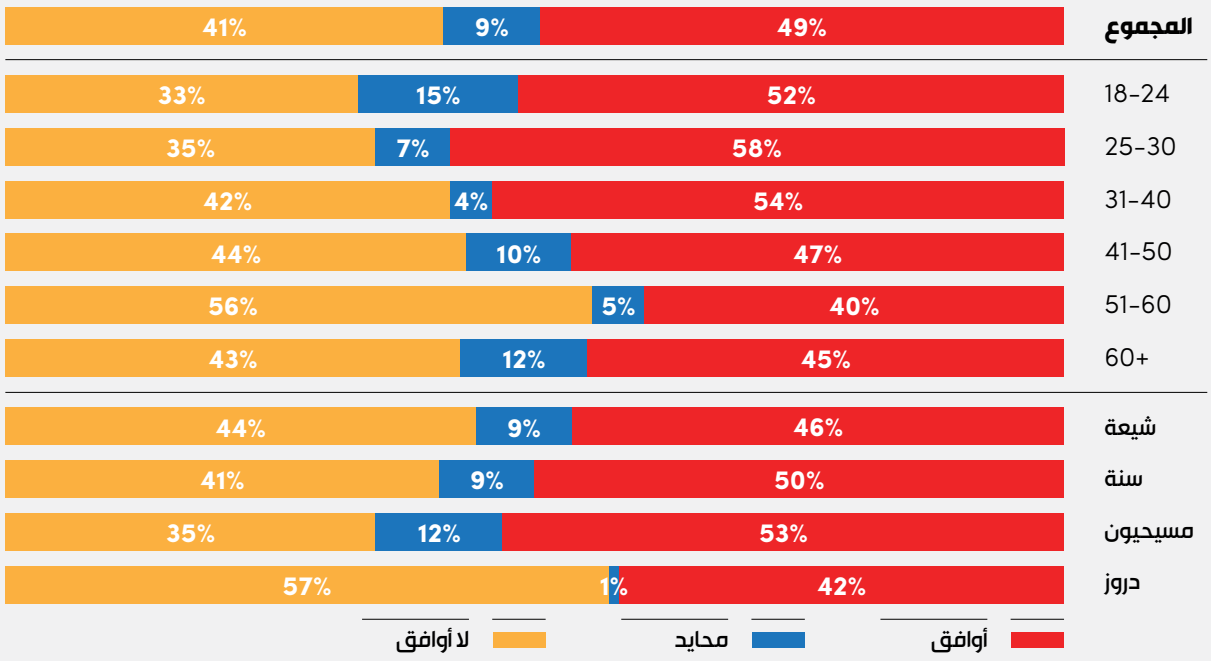

تحليل مقارن للسؤالين 6 و7

من أصل المشاركين الذين رفضوا منع إهانة رئاسة الجمهورية، وافقت الأكثرية (71%) على ضرورة السماح للأشخاص باستخدام عبارات قاسية ضدّ القيادات السياسية، كونهم يشغلون منصباً عامّاً. جدير بالذكر أنّ نصف هؤلاء المشاركين تقريباً (44%) كانوا من جبل لبنان.

س 11	الدكتاتورية هي الحلّ لمشكلة النظام السياسي اللبناني.
D	

«ما زالت الأنظمة الدكتاتورية (...) مصدراً أساسياً لانتهاكات حقوق الإنسان حول العالم. في هذا الإطار، ونتيجة سياسات الدول المخالفة للاتجاهات الديمقراطية العالمية، انبثقت لجنة للأمم المتحدة هدفت إلى إفساح مجال الكلام أمام أولئك الذين حرمتهم حكوماتهم من حق التعبير عن آرائهم».[11]

لمحة عن الإجابات

لم توافق أغلبية المشاركين على أنّ الدكتاتورية هي الحل لمشكلة النظام السياسي اللبناني (75%).

11 UN Commission on Human Rights, "DICTATORIAL REGIMES, INTOLERANCE REMAIN MAJOR SOURCES OF RIGHTS VIOLATIONS, PERMANENT REPRESENTATIVE OF US TO UN TELLS COMMISSION ON HUMAN RIGHTS", March 1996, press release available at https://press.un.org/en/19960320/1996.hrcn709.html تمت زيارة الموقع في كانون الأول/ ديسمبر 2022.

الرسم 23.

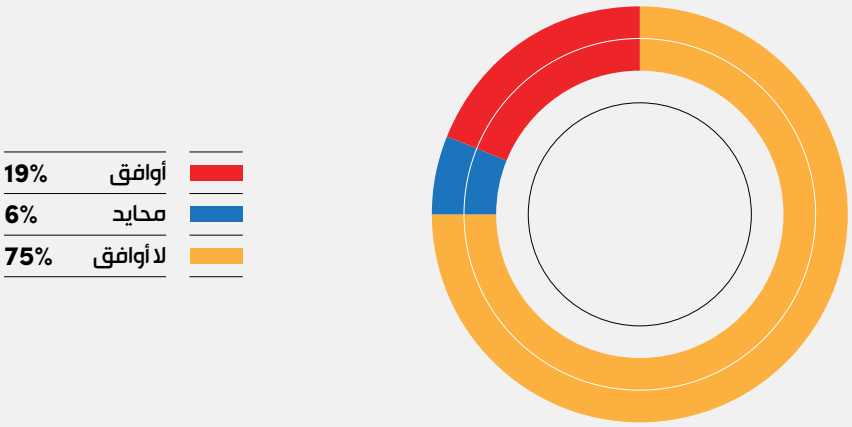

كانت نسبة النساء (78%) اللواتي عارضنَ التصريح أعلى بقليل من نسبة الرجال (72%).

الرسم 24.

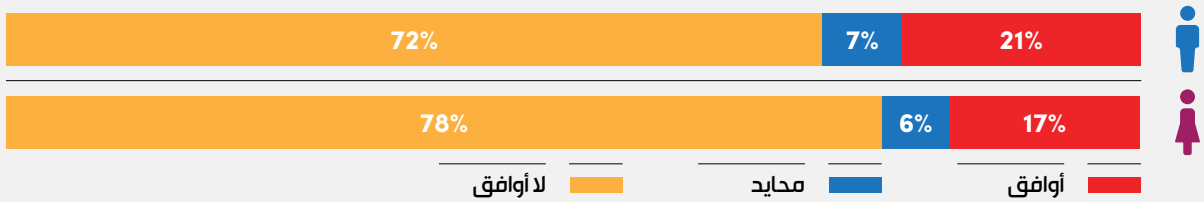

كان المشاركون المقيمون في بيروت (40%) الأكثر موافقةً على البيان، في حين أنّ أولئك المقيمين في النبطية (91%) كانوا الأكثر معارضةً له.

الرسم 25.

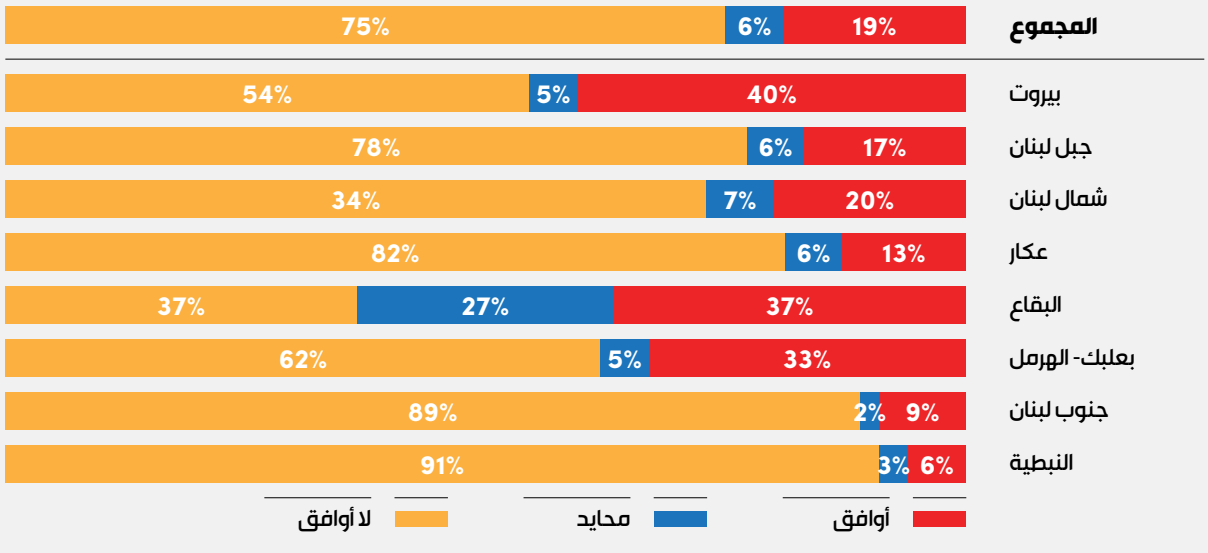

كانت الفئة العمرية 41 - 50 سنة وما فوق 61 سنة (79%) الأكثر معارضةً للموقف القائل إنّ الدكتاتورية هي النظام الأمثل للبنان. وقد سجّلت الطائفة الدرزية أعلى نسبة من المعارضة (89%) لهذا التصريح، في حين أنّ الشيعة كانوا الأكثر موافقةً عليه (24%) بالمقارنة مع الطوائف الأخرى، بالرغم من أنهم كانوا معارضين له بشكل غالب.

الرسم 26.

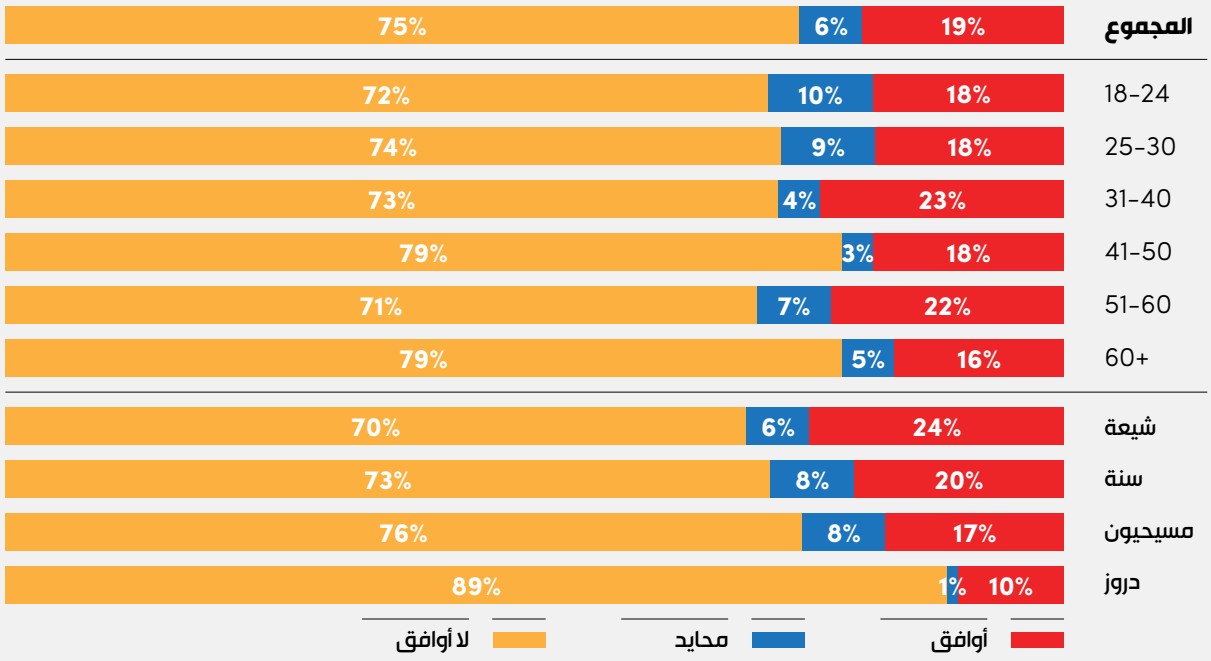

صحيح أن بعض الأسئلة أظهر وجود أنماط معيّنة من الحلفاء، لكن هذا السؤال بالذات مميّز جداً على هذا الصعيد. فقد عارضت أكثرية المشاركين من كافة الشرائح السكانية فكرة أن تكون الدكتاتورية هي الحلّ. وتُعتبر هذه النتيجة واعدة.

تحليل مقارن للسؤالين 6 و11

وافق نصف المشاركين الذين سبق وأيّدوا أن تكون الدكتاتورية هي الحلّ لمشكلة النظام السياسي اللبناني على ضرورة منع إهانة رئاسة الجمهورية عبر المنصّات الإعلامية المختلفة. ومن بين سائر الطوائف، كان الشيعة (42%) الأكثر ميلاً إلى الموافقة على كلّ من السؤالين 6 و11.

س 12	تُعتبر وسائل التواصل الاجتماعي مصدراً موثوقاً للأخبار الدقيقة.
D	

يشهد لبنان، منذ عدّة سنوات، زيادةً كبيرةً في حجم الأخبار الكاذبة والمعلومات المضلّلة، مع تسجيل ارتفاع ملحوظ في المواضيع المتعلّقة بالصحة، خاصةً في ما يتعلّق بجائحة كوفيد-19.

لمحة عن الإجابات

لم توافق أغلبية المشاركين على أنّ وسائل التواصل الاجتماعي تُشكّل مصدراً موثوقاً للأخبار الدقيقة (70%).

الرسم 27.

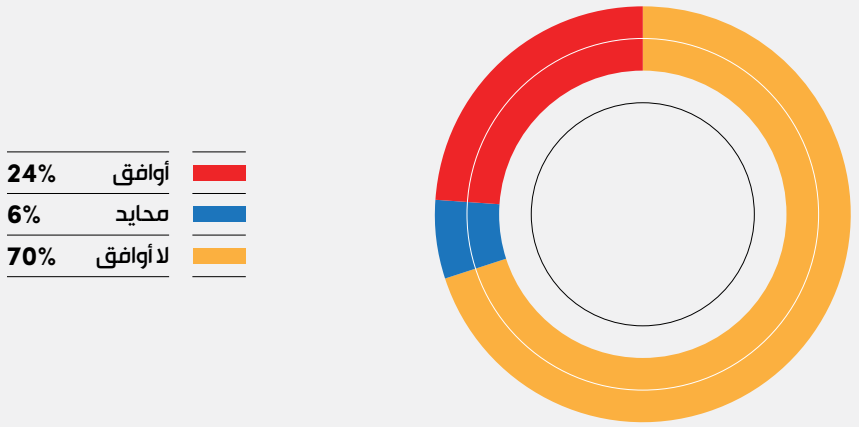

كان المشاركون المقيمون في بيروت (83%) والنبطية (83%) الأكثر معارضةً للتصريح، في حين أنّ أولئك المقيمين في البقاع (39%) كانوا الأكثر موافقةً عليه بالمقارنة مع المناطق الأخرى.

الرسم 28.

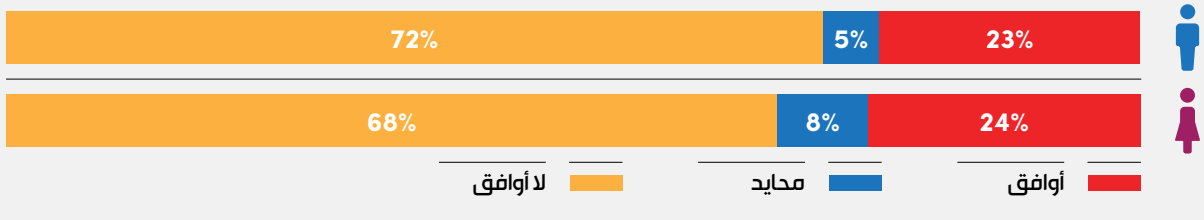

الرسم 29.

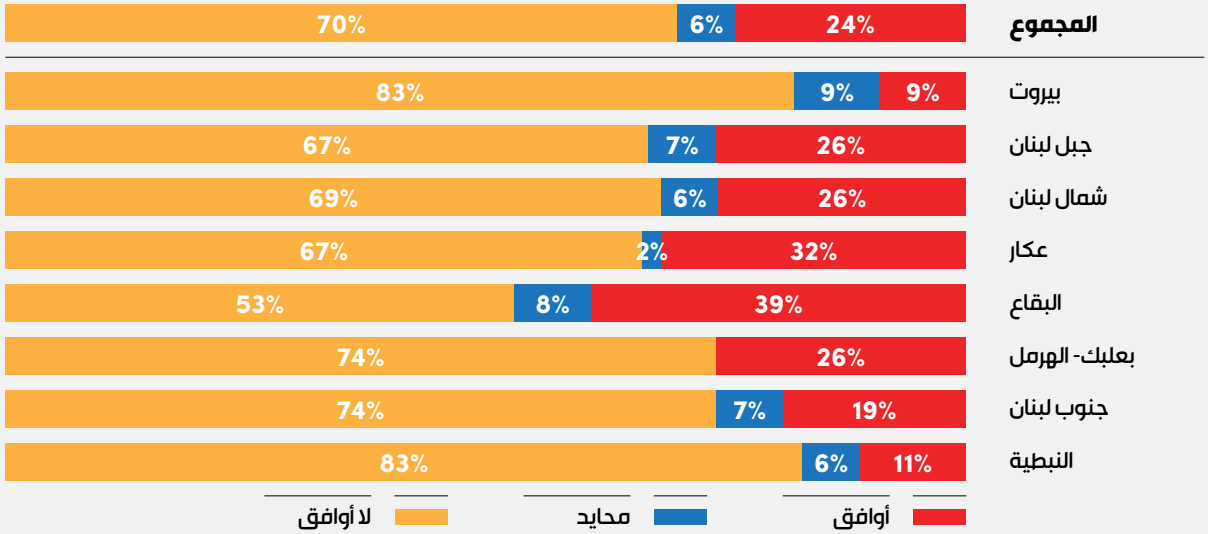

لوحظ أنّ الموافقة على التصريح تراجعت مع تقدّم المشاركين في العمر، مع تسجيل النسبة الأقل من الموافقة لدى الأشخاص في سنّ الواحدة والستين وما فوق (16%). ومن بين سائر الطوائف الدينية، كان الدروز (84%) الأكثر معارضةً للبيان، في حين أنّ المسيحيين (67%) كانوا الأقلّ معارضةً له.

الرسم 30.

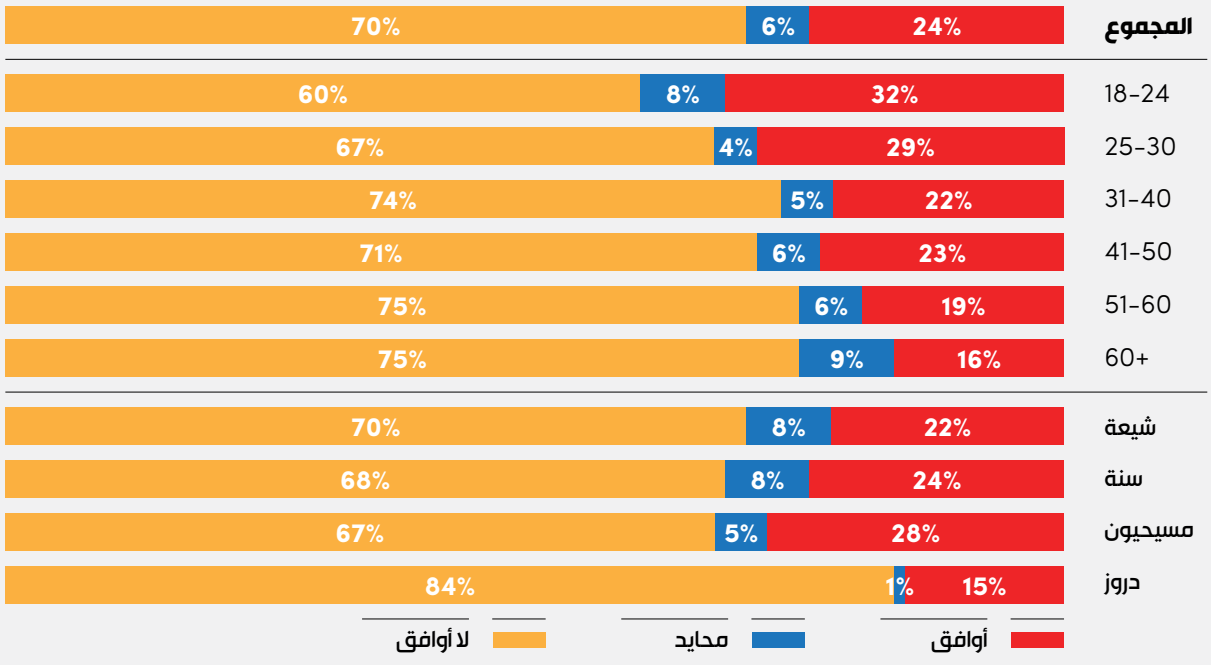

من هم حلفاء حرية التعبير؟

من أصل المشاركين الثمانمائة، جاءت إجابة 18 شخصاً مطابقة للصيغة المقترحة، ممّا يشير إلى إمكانية اعتبارهم حلفاء أقوياء لحرية التعبير.

الرسم 31.

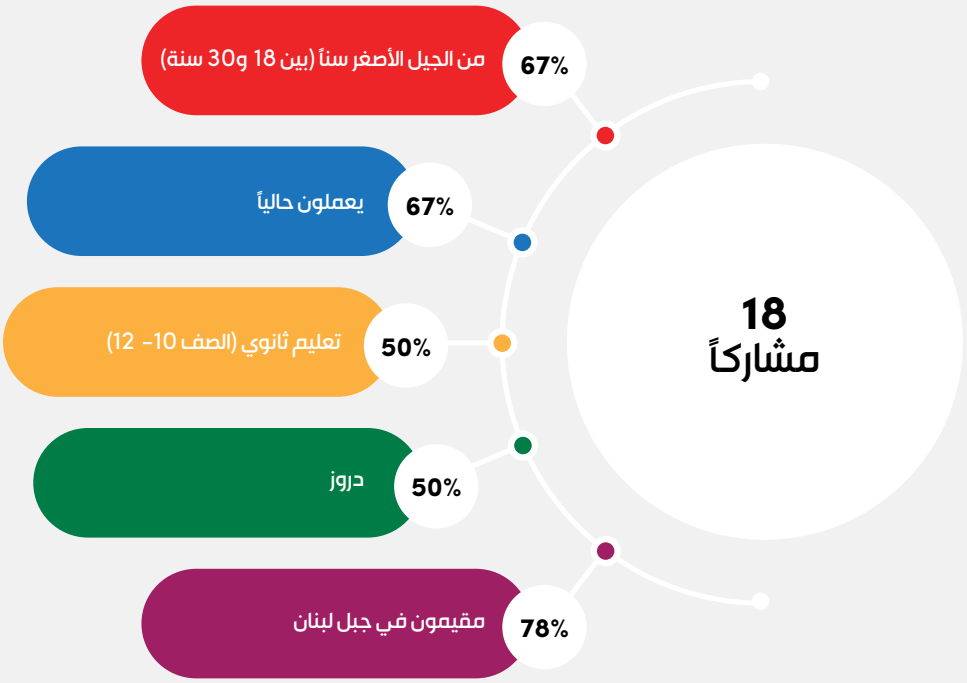

الرسم 32.

ملاحظات إضافية

الرسم 33. حلفاء حرية التعبير - السؤالان 5 و6

س5
الأجهزة الأمنية **ليست** جهة ضامنة لحرية التعبير

س6
يجب السماح **بإهانة** الرئاسة.

53%

46%
منهم يقيم في جبل لبنان

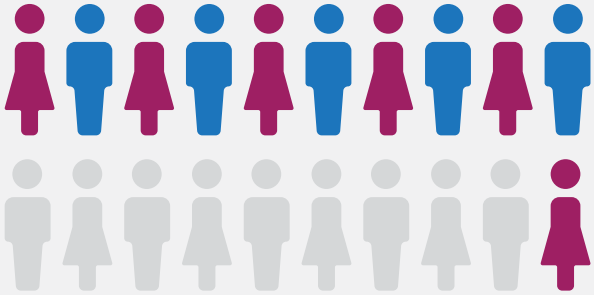

الرسم 34. حلفاء حرية التعبير - السؤالان 6 و7

س6
لا يجب السماح بإهانة الرئاسة

س7
يجب السماح بإهانة القيادات السياسية

71%

44%
منهم يقيم في جبل لبنان

39%
منهم مسيحيون

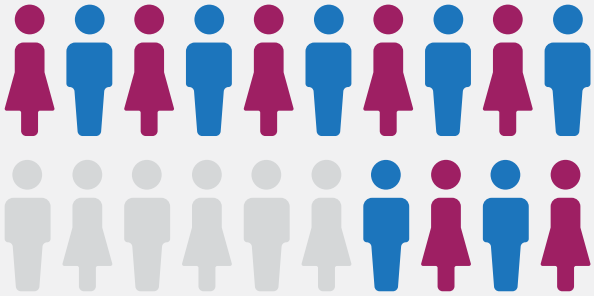

الرسم 35. حلفاء حرية التعبير - السؤالان 6 و11

س11 الديكتاتورية **ليست** الحل

س6 **لا يجب** السماح بإهانة الرئاسة

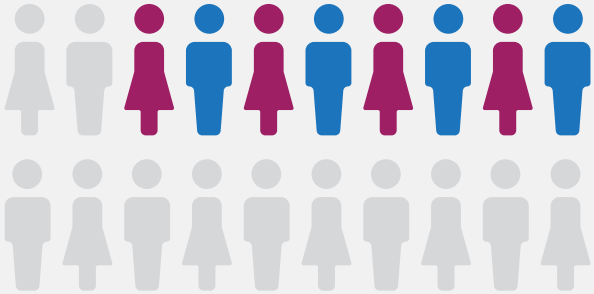

42%

32% منهم سنة

31% منهم مسيحيون

الرسم 36. خصوم حرية التعبير - السؤالان 5 و6

س5 الأجهزة الأمنية جهة ضامنة لحرية التعبير

س6 **لا يجب** السماح بإهانة الرئاسة

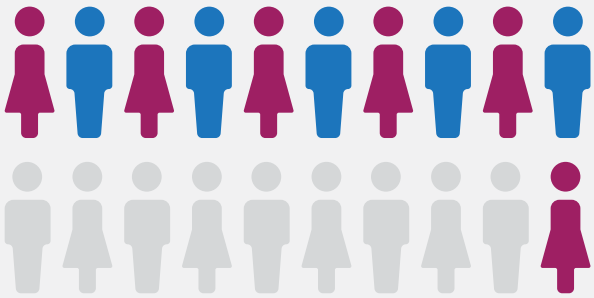

57%

34% منهم مسيحيون

32% منهم شيعة

الرسم 37. خصوم حرية التعبير - السؤالان 6 و7

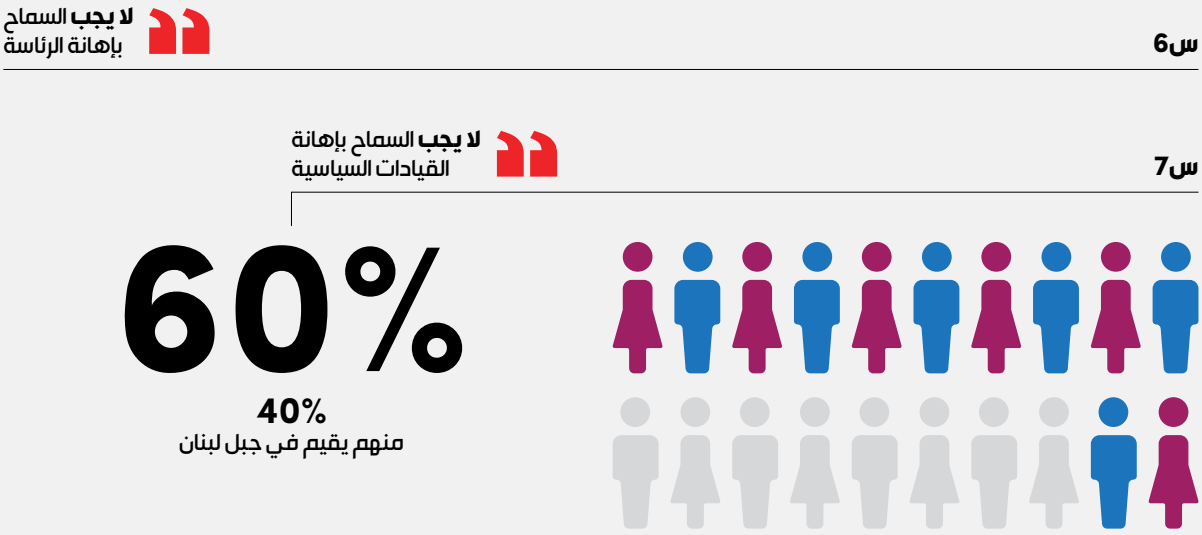

الرسم 38. خصوم حرية التعبير - السؤالان 6 و11

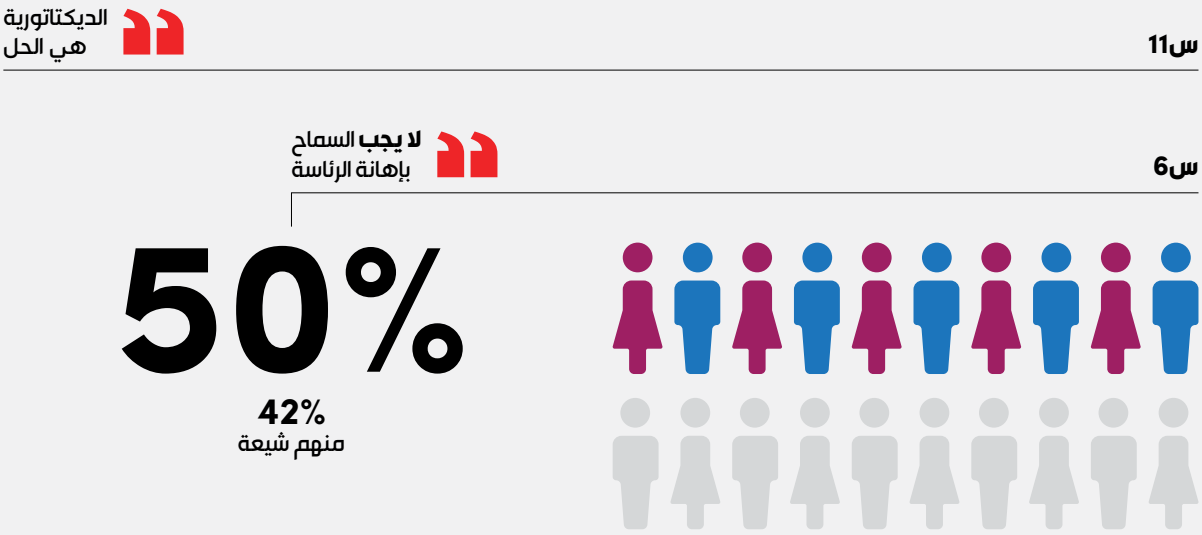

الرسم 39. الإجابات المحايدة المتعلّقة بحرية التعبير - السؤالان 6 و7

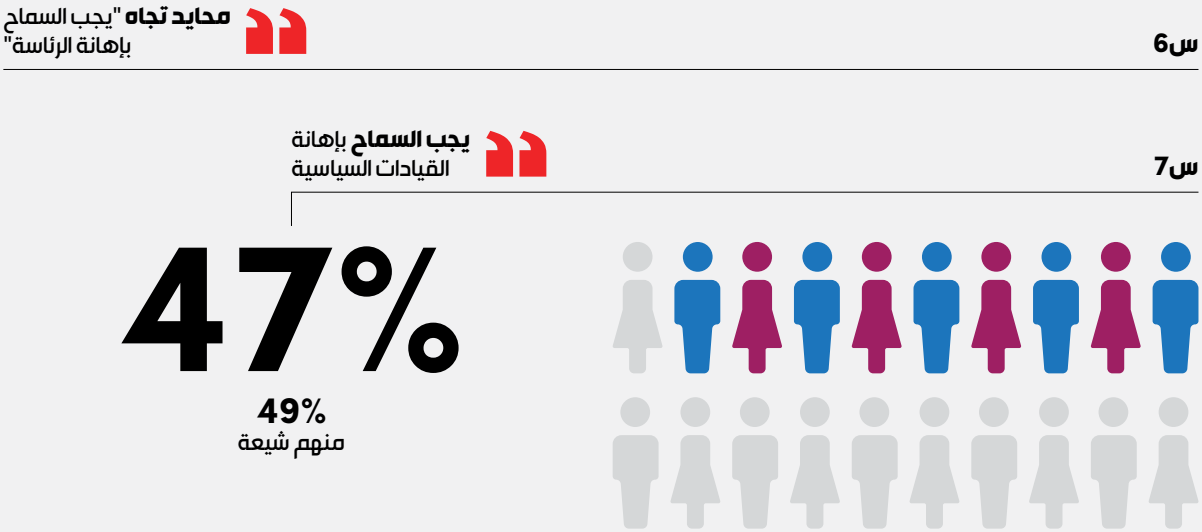

الرسم 40. الإجابات المحايدة المتعلّقة بحرية التعبير - السؤالان 6 و11

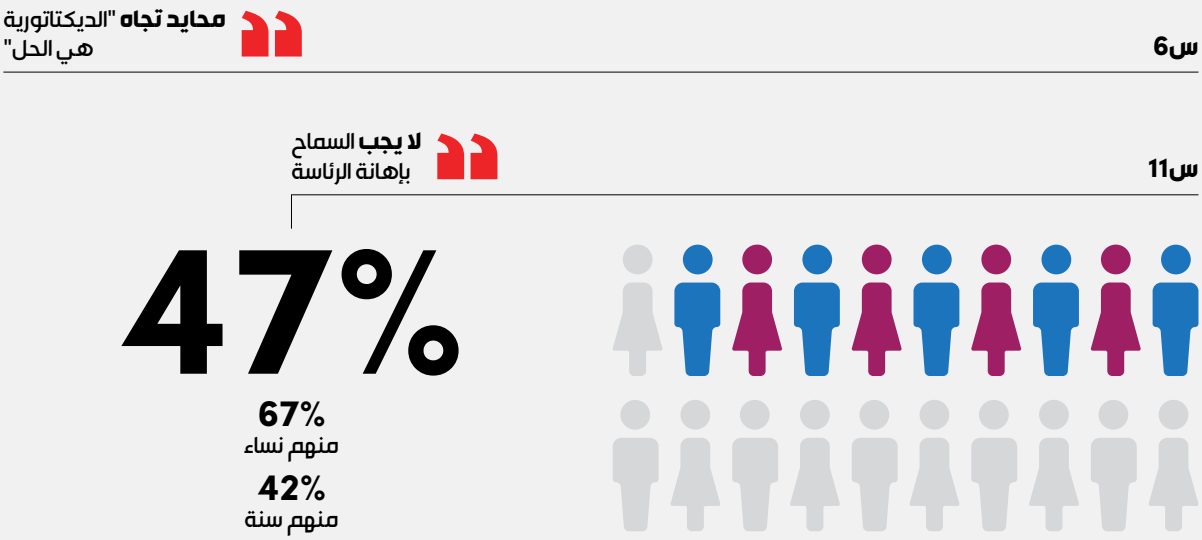

الحلفاء **- لا للدكتاتورية (س 11)، لا لمنع إهانة الرئاسة (س 6)، لا لاعتبار الأجهزة الأمنية الجهة الضامنة لحرية الصحافة والإعلام (س 5).** **- نعم للسماح بإهانة القيادات السياسية (س 7).**
لم يوافق 53% من المشاركين، ممّن عارضوا السؤال 5، على السؤال 6، منهم 46% يُقيمون في **جبل لبنان**.
وافق 71% من المشاركين، ممّن عارضوا السؤال 6، على السؤال 7. يُقيم 44% منهم في **جبل لبنان**. 39% منهم **مسيحيون**.
لم يوافق 42% من المشاركين، ممّن عارضوا السؤال 11، على السؤال 6. منهم 32% **سنّة** و31% **مسيحيون**.
الخصوم **- لا للسماح بإهانة القيادات السياسية (س 7).** **- نعم للدكتاتورية (س 11)، نعم لمنع إهانة الرئاسة (س 6)، نعم لاعتبار الأجهزة الأمنية الجهة الضامنة لحرية الصحافة والإعلام (س 5).**
وافق 57% من المشاركين، ممّن وافقوا على السؤال 5، على السؤال 6 أيضاً. منهم 34% **مسيحيون** و32% **شيعة**.
عارض 60% من المشاركين، ممّن وافقوا على السؤال 6، السؤال 7، منهم 40% يُقيمون في **جبل لبنان**.
وافق 50% من المشاركين، ممّن وافقوا على السؤال 11، على السؤال 6 أيضاً. 42% منهم **شيعة**.
المحايدون = حلفاء محتملون
وافق 47% من المشاركين، ممّن أجابوا بشكل محايد عن السؤال 6، على السؤال 7. 49% منهم **شيعة**.
وافق 47% من المشاركين، ممّن أجابوا بشكل محايد عن السؤال 11، على السؤال 6. 67% منهم **نساء** و42% من **السنّة**.
وافق 49% من المشاركين، ممّن عارضوا السؤال 11، على السؤال 6. 34% منهم **مسيحيون**، 32% **شيعة** و60% **نساء**.

القضايا المتعلّقة بمكافحة التمييز

تتمثّل الإجابات التراكمية على الشكل التالي:

س 1	س 2	س 3	س 4	س 8	س 9
D	D	A	D	D	A

ما سبب اعتماد هذه الصيغة؟

س 1	يجب حظر الأفلام التي تتضمّن قبلات ومشاهد حميميّة بين شخصين ينتميان إلى الجنس نفسه من دور السينما.
D	

عُرضت لمحة عامة عن إجابات هذا السؤال أعلاه (في فقرة «ما سبب اعتماد هذه الصيغة؟» ضمن القسم السابق من التقرير.

تُعتبر الرقابة شكلاً من أشكال القمع الذي يحدّ من حرية التعبير. لكنّ القضية المطروحة تتخطّى مجرّد منع المشاهد الحميميّة. فهي تتمحور حول قبول أفراد مجتمع الميم - عين ودمجهم في المجتمع ككل. سُجّلت عدّة حوادث مؤخراً سلّطت الضوء على التمييز الذي يواجهه مجتمع الميم - عين. على سبيل المثال، في 42 حزيران/يونيو 2202، نشرت مجموعة من الرجال الذين أطلقوا على أنفسهم اسم «جنود الرب» فيديو لهم وهم يُخرّبون نُصباً من الزهور المنسّقة على شكل ألوان قوس القزح في منطقة الأشرفية في بيروت، وينشدون في الوقت عينه آيات من الإنجيل للتعبير عن معتقداتهم، مردّدين: «المثلية خطيئة مميتة للجسد والروح». بعد هذا الحادث، أعطى وزير الداخلية تعليماته للقوى الأمنية «باتّخاذ الإجراءات اللازمة فوراً لمنع أي مؤتمر أو لقاء أو تجمّع» للأشخاص المنتمين إلى مجتمع الميم - عين. ووفقاً للوزير، «لا تُعتبر حجة حرية التعبير كافيةً لتبرير الترويج لهذه الأنشطة المخالفة للمبادئ الإلهية».[12] لكن وفقاً لمبدأ عدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة، لا بدّ من أن تكون حرية الدين والمعتقد، وحرية التعبير، مطبّقتين على قدم المساواة. فلا ينبغي ضمان أحد الحقوق وتجاهل حقّ آخر. من هذا المنطلق، يجب أن يتمتّع الأشخاص بحرية التعبير عن أنفسهم من دون رهن ذلك بقيود ذات صلة بمعتقدات الآخرين.

س 2	دين الإسلام يضمن للمرأة حقوقها كافة.
D	

تعكس قوانين الأحوال الشخصية في لبنان التي تُطبّقها المحاكم الدينية طريقة تفسير الإسلام لحقوق المرأة. لكن تُشير تقارير صدرت عن منظمات غير حكومية متعدّدة على مرّ السنوات إلى تعرّض حقوق المرأة للانتهاك باسم هذه القوانين.

لمحة عن الإجابات

وافق نصف المشاركين تقريباً على أنّ الإسلام يضمن للمرأة حقوقها كافة، في حين عارض 40% هذا البيان.

الرسم 41.

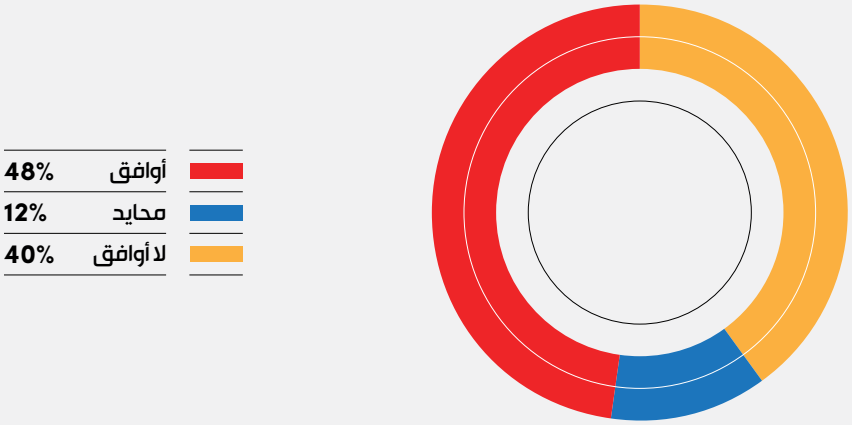

12 The Observers, In Lebanon, ‹Soldiers of God› threaten the LGBT community and condemn civil marriage, July 2022 ,15, available on https://observers.france24.com/en/middle-east/-20220715in-lebanon-soldiers-of-god-threaten-the-lgbt-community-and-condemn-civil-marriage, 2023 تمّت زيارة الموقع في كانون الثاني/يناير.

وافق حوالى نصف المشاركين الرجال على أنّ الإسلام يضمن للمرأة كافة حقوقها، في حين عارض ثلثهم هذا الأمر. ووافقت 43% من المشاركات على هذا التصريح، مقابل 46% عارضنه.

الرسم 42.

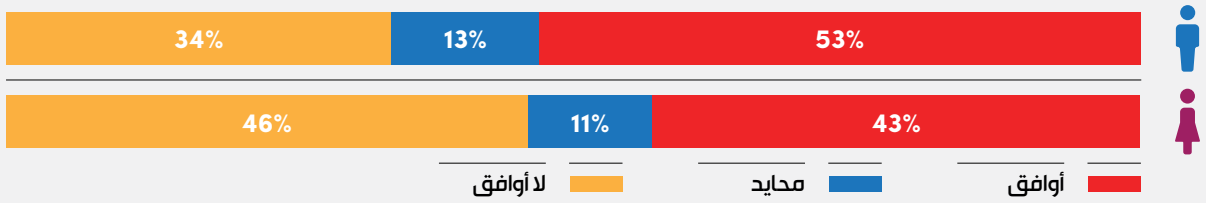

لوحظت عدّة فروقات بين المناطق المختلفة في لبنان. فكان الأشخاص المقيمون في عكار أكثر الموافقين على هذا التصريح (80%)، في حين أنّ المقيمين في جبل لبنان كانوا الأقلّ موافقةً عليه (32%).

الرسم 43.

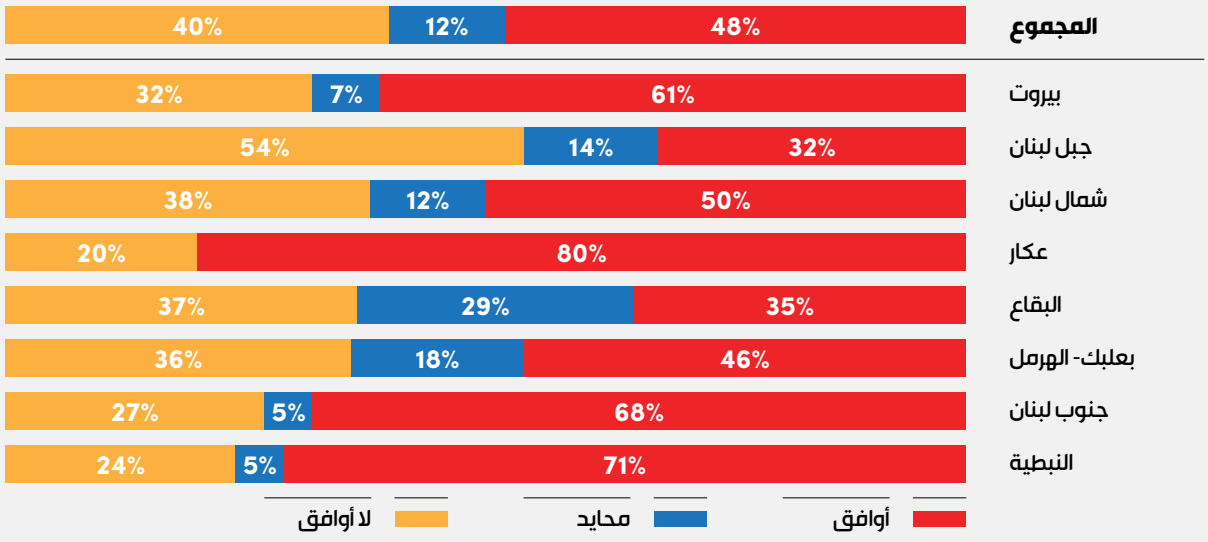

في ما يتعلّق بالفئات العمرية، كان الأشخاص بين 31 و40 سنة (51%) والأشخاص ما فوق 51 سنة الأكثر موافقةً على هذا التصريح، في حين أنّ المشاركين بين 25 و30 سنة كانوا الأقلّ موافقةً عليه (43%). على صعيد الطوائف المختلفة، وافق معظم السنّة (76%) على هذا التصريح، في حين لم يوافق إلا ثلث المسيحيين على أنّ الإسلام يضمن للمرأة حقوقها كاملةً.

الرسم 44.

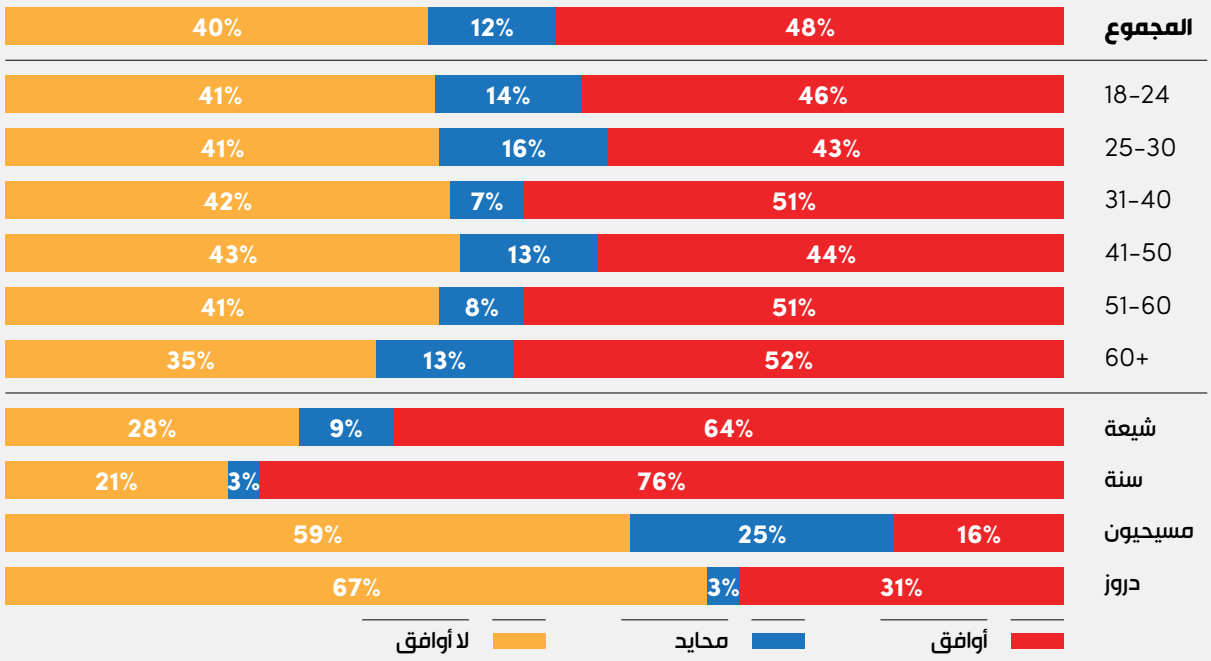

ساهمت الثقافة الأبوية السائدة في لبنان منذ عقود في تكريس ممارسات تمييزية بين الجنسين.

من منظور قانوني، صادقت الدولة اللبنانية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة لعام 1981 (سيداو) التي تُحدّد حقوق المرأة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والمدنية، كما تُشدّد على انعدام التمييز والمساواة.

في آخر تقرير صدر عن لجنة سيداو، وردَ أنّ «الأحكام القانونية والممارسات المفضّلة في هذا التقرير تُسلّط الضوء على فشل الدولة في الامتثال لواجبها بتأمين حماية متساوية وِفقاً للقانون».[13]

فضلاً عن ذلك، ما من محاكم مدنية تُشرف على قضايا قانون الأحوال الشخصية في لبنان، بل هناك محاكم روحية خاصة بالمسيحيين ومحاكم شرعية للمسلمين، يكون فيها القضاة رجال دين. نتيجةً لذلك، مع خضوع المحاكم لتأثير الأديان، تظهر حالات انعدام المساواة بين الرجل والمرأة، كما هو مبيّن أدناه.

13 Equality Now, Lebanon – Committee On The Elimination Of Discrimination Against Women (CEDAW) Submission – 81st Session, 2022, Published in January 2022, available at https://www.equalitynow.org/resource/lebanon-cedaw-submission-2022/, 2022 تمّت زيارة الموقع في كانون الأول/ديسمبر.

- في المحاكم الشرعية، ترتكز الأحكام المتعلّقة **بالميراث** على ما ورد في القرآن، وتحديداً في الآية 11 من سورة النساء: «للذكر مثل حظ الأنثيين».

- تمنح المحاكم الشرعية الرجل حقّ **الطلاق** بسهولة، في حين أنه على المرأة استيفاء عدّة شروط قبل الحصول على الطلاق، ولا يمكنها القيام بذلك إلا في حالات محدّدة وإلا فقدت بعضاً من حقوقها.

- يتمتّع الآباء بحقوق واسعة على صعيد **حضانة الأطفال**، في حين أنّ حقوق الأمهات محدودة من حيث الوقت، ومرهونة بعدّة شروط، وقابلة للانعكاس. ومع أنّ المحاكم الدينية أصدرت في الآونة الأخيرة أحكاماً أعطت الأولوية لمصلحة الطفل الفضلى، ما زال التمييز ضدّ المرأة موجوداً. في حالات معيّنة، كانت النساء يُجبرن على التنازل عن الحضانة مقابل الحصول على الطلاق. على سبيل المثال، دخلت ليليان شعيتو في غيبوبة بعد انفجار بيروت، وعندما أفاقت أخيراً، حُرمت من حقّها برؤية ابنها البالغ من العمر شهرين، كون المحكمة كانت قد اعتبرتها «ميتة دماغياً». برّرت المحكمة قرارها بأنه مرتكز على مصلحة الطفل الفضلى، معتبرةً أنّ رؤية والدته في المستشفى قد تُسبّب له صدمة نفسية. نتيجةً لذلك، نُقل الطفل إلى والده في أفريقيا.

- وافقت عدّة محاكم على **حقّ الزوج بتأديب زوجته** «بشكل خفيف» إذا خالفت واجباتها الزوجية، كواجب طاعة الزوج مثلاً. يُشكّل هذا الحقّ أحد العوامل المؤدية إلى العنف الأُسري الذي قد يتّخذ شكل سوء المعاملة الجسدي، أو النفسي، أو الجنسي، أو المالي. في هذا الإطار، يتضمّن القانون اللبناني 2014/293 عدّة تناقضات، ولا يُعتبر كافياً لحماية النساء وبقية أفراد الأُسرة من العنف الأُسري، بالرغم من أنه يهدف إلى القيام بذلك في المقام الأول. وقد ساهم بعض النواب المسلمين الأكثر تحفّظاً في عرقلة تعديل هذا القانون.

- حتى تاريخ 16 آب/أغسطس 2017، كان قانون العقوبات اللبناني يسمح للرجل الذي اغتصب امرأة بتجنّب العقوبة (خمس سنوات من الأشغال الشاقة) إذا أبرز عقد زواج رسمي بها، حتى وإن كان **فعل الاغتصاب** قد نجح فعلاً. لحسن الحظ، ألغى مجلس النواب أخيراً المادة 522 من قانون العقوبات اللبناني في ذلك التاريخ.

س 3	حقوق المثليين هي من حقوق الإنسان.
A	

لمحة عن الإجابات

لم توافق أكثرية المشاركين على أنّ حقوق المثليين هي من حقوق الإنسان (71%).

الرسم 45.

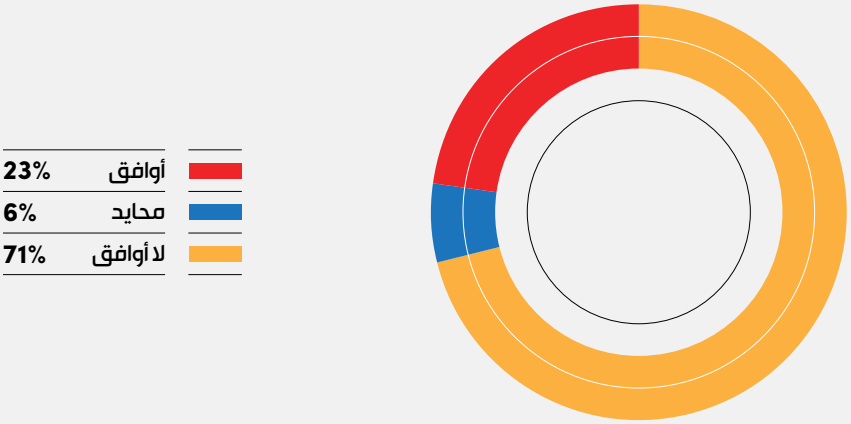

كان الأشخاص المقيمون في جبل لبنان أكثر الموافقين على هذا التصريح (36%)، في حين أنّ المقيمين في عكار كانوا الأكثر معارضةً له (96%).

الرسم 46.

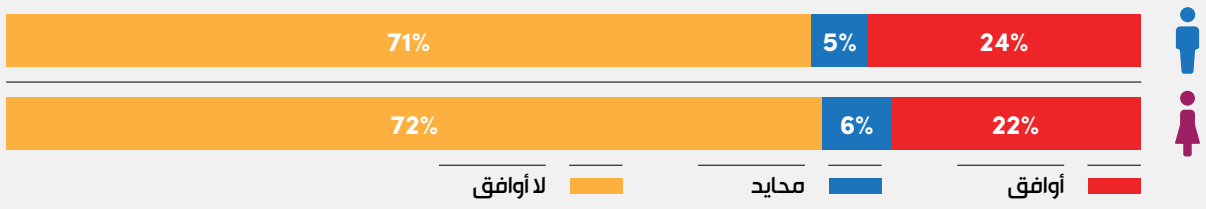

الرسم 47.

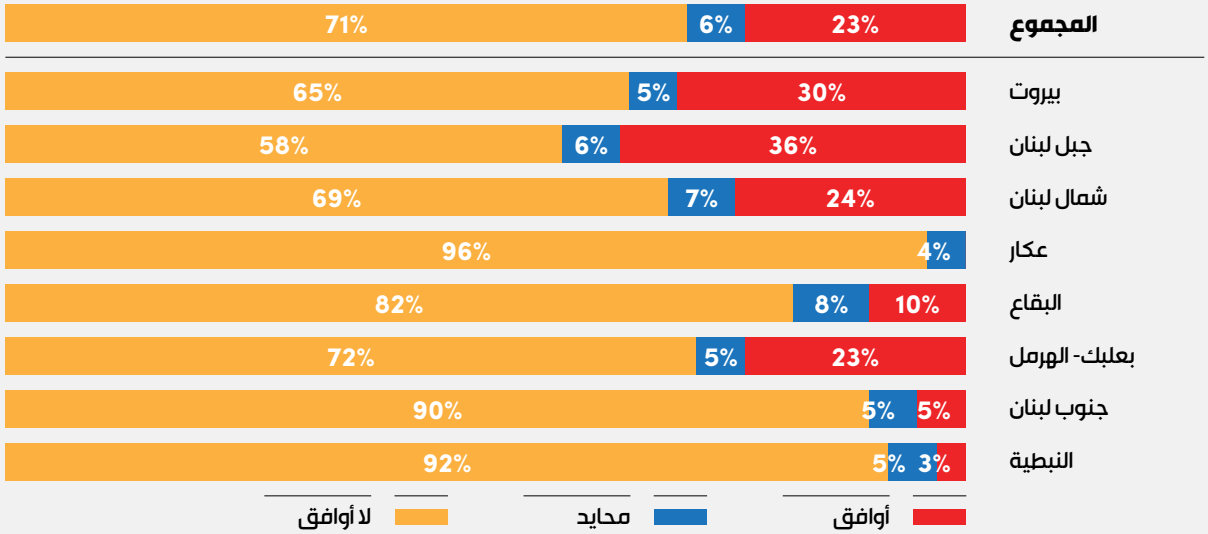

اختلفت نسبة المشاركين الموافقين على التصريح باختلاف الفئة العمرية، مع تسجيل فئة 25 - 30 سنة أعلى نسبة من الموافقة (31%). وقد تراجعت نسبة الموافقة مع التقدّم في العمر، حيث سُجّلت أدنى نسبة من الموافقة بين المشاركين ما فوق الـ61 من العمر (13%).

في ما يتعلّق بالطوائف الدينية، كان السنّة الأكثر معارضةً للتصريح (89%)، في حين أنّ المسيحيين والدروز سجّلوا موقفاً متشابهاً تجاه البيان، حيث بلغت نسبة معارضتهم له 38% و37% على التوالي.

الرسم 48.

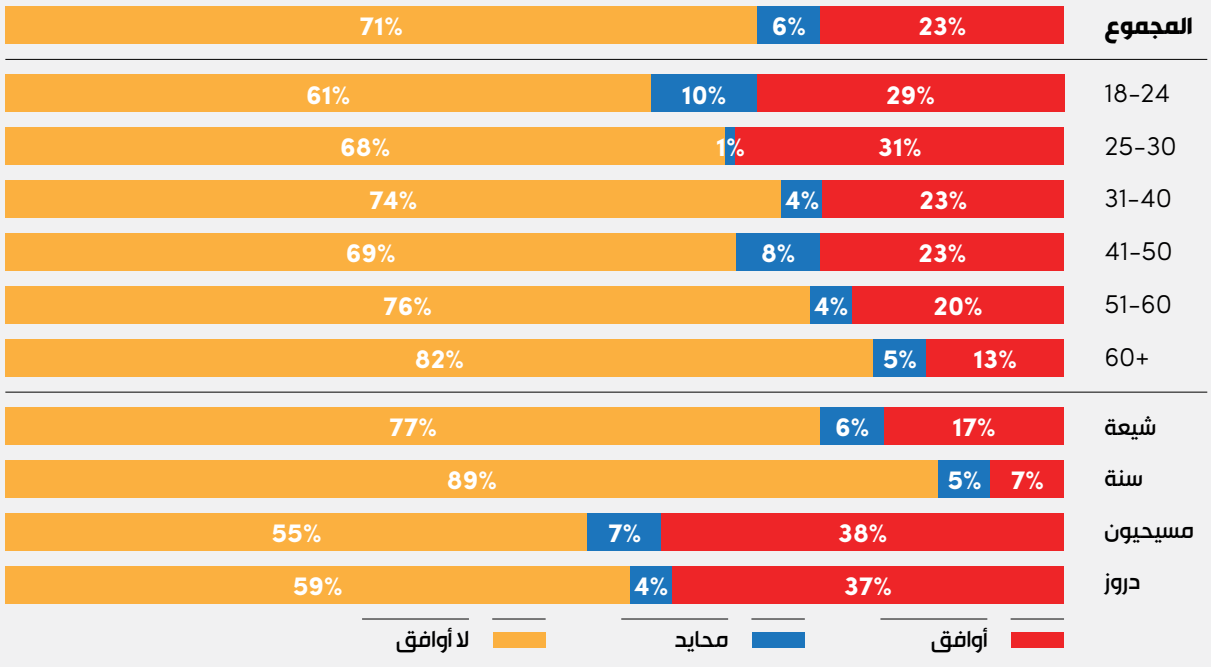

تحليل مقارن للسؤالين 1 و3

هناك علاقة عكسية بين الموافقة على حظر الأفلام التي تتضمّن قبلات ومشاهد حميميّة بين شخصين ينتميان إلى الجنس نفسه من جهة، والموافقة على أنّ حقوق المثليين هي من حقوق الإنسان. بالفعل، لقد رفض معظم الأشخاص (81%) الذين وافقوا على حظر الأفلام التي تتضمّن قبلات ومشاهد حميميّة بين شخصين ينتميان إلى الجنس نفسه (س 1) اعتبار حقوق المثليين من حقوق الإنسان (س 3).

الرسم 49.

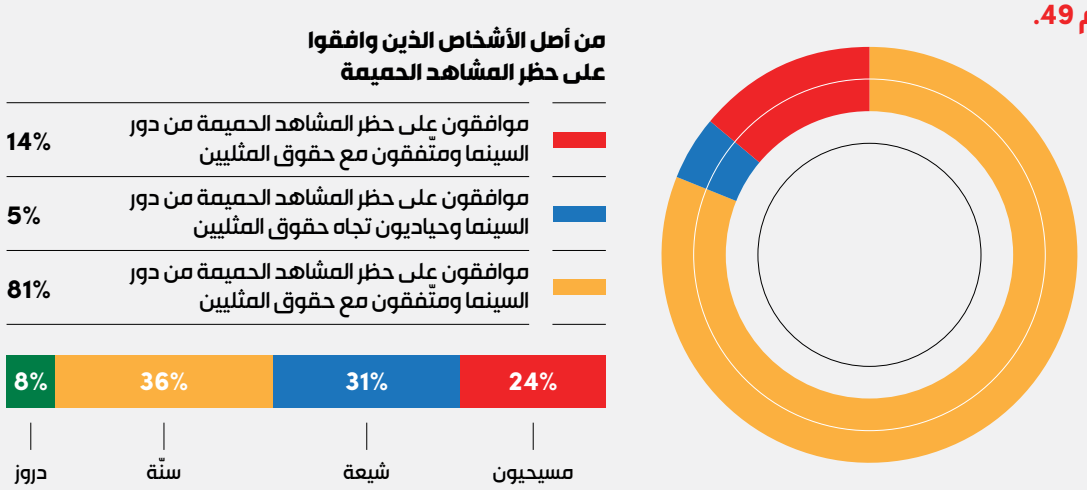

كانت أكثرية المشاركين (67%) الذين عارضوا حظر المشاهد الحميميّة ووافقوا على أنّ حقوق المثليين هي من حقوق الإنسان تنتمي إلى المسيحية. ومن بين سائر الفئات العمرية، كان الأشخاص بين 18 و24 سنة (32%) أكثر من عارضوا حظر المشاهد الحميميّة ووافقوا على أنّ حقوق المثليين هي من حقوق الإنسان. يفترض هذا الأمر وجود دعم أكبر لمجتمع الميم - عين بين الفئة الديموغرافية الأصغر سنّاً.

الرسم 50.

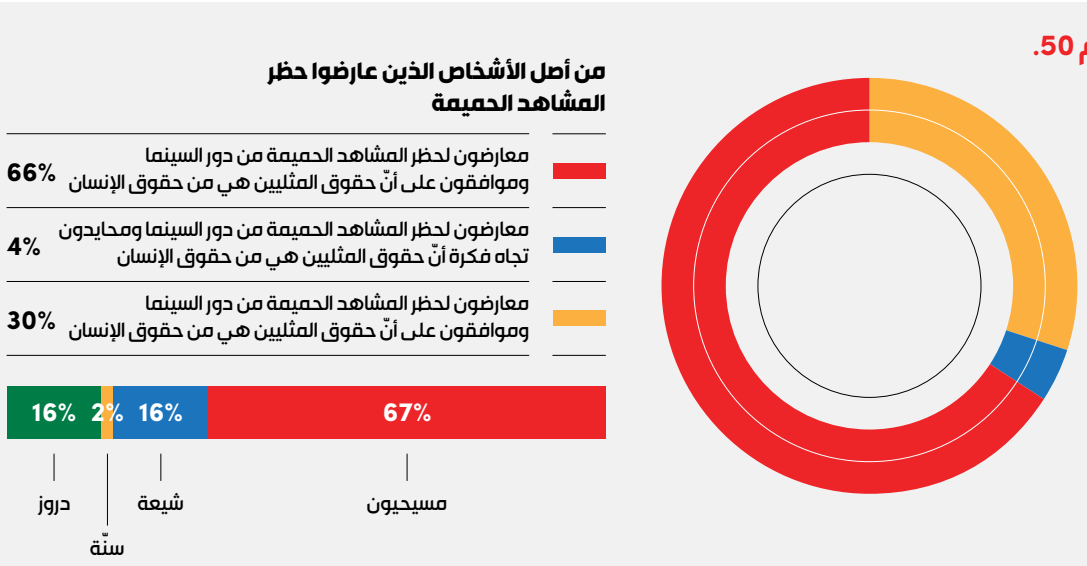

الرسم 51.

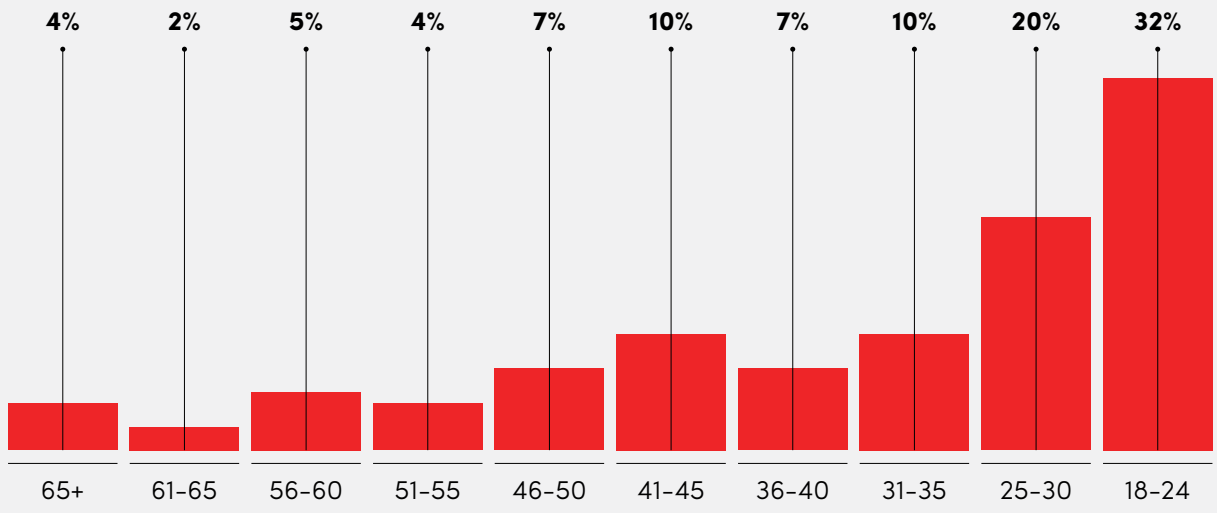

تدلّ الموافقة على السؤال الثالث على وجود دعم لحقوق المثليين بصفتها جزءاً من حقوق الإنسان، وبالتالي، يمكن اعتبار هؤلاء المجيبين حلفاء في النضال ضدّ التمييز.

من وجهة نظر قانونية، تُجرّم المادة 534 من قانون العقوبات اللبناني العلاقات الجنسية التي تُعتبر «على خلاف الطبيعة» (أو المجامعة على خلاف الطبيعة)، وهو أمر يُعاقب بالحبس حتى سنة واحدة. يعود إلى القضاة والمحاكم في لبنان تفسير هذه المادة، وتحديد ما إذا كان أفراد مجتمع الميم - عين يندرجون ضمن خانة «المجامعة على خلاف الطبيعة» أم لا. لكن في 12 تموز/يوليو 2018، صدر قرار قضائي جديد عن محكمة الاستئناف في جبل لبنان باعتبار أنّ المعاشرة الجنسية بالتراضي بين شخصين من الجنس نفسه ليست مخالفة للقانون. تلي هذا القرار أحكام مماثلة صدرت عن محاكم دنيا بين 2007 و2017، رفضت إدانة المثليين والعابرين جنسياً والاعتبار أنهم يمارسون «مجامعة على خلاف الطبيعة». من هذا المنطلق، يمكن القول إنّ هذا القرار يساعد لبنان على التقدّم خطوة إضافية باتّجاه نزع الصفة الجرمية عن السلوك المثلي.[14]

بالرغم من هذا التقدّم، ما زال التمييز ضدّ مجتمع الميم - عين وعدم تقبّله سائداً، خاصةً في التعميمات الأخيرة الصادرة عن وزير الداخلية بسام مولوي الذي استخدم عبارة «ظاهرة الشذوذ الجنسي».

14 Human Rights Watch, Lebanon: Same-Sex Relations Not Illegal, Homosexuality Not an 'Unnatural Offense,' Appeals Court Rules, July 2018 ,19, available at https://www.hrw.org/news/19/07/2018/lebanon-same-sex-relations-not-illegal, 2023 تمّت زيارة الموقع في كانون الثاني/يناير.

س 4	يُشكّل نظام الكفالة حمايةً لربّات البيوت اللبنانيات من مخاطر العاملات المنزليات.
D	

لمحة عن الإجابات

وافق أكثر من نصف المجيبين (57%) على أنّ نظام الكفالة يُشكّل حمايةً لربّات البيوت اللبنانيات من المخاطر المحتملة للعاملات المنزليات. لكن لم تُسجّل فروقات كبيرة بين كلا الجنسين في هذا المضمار.

الرسم 52.

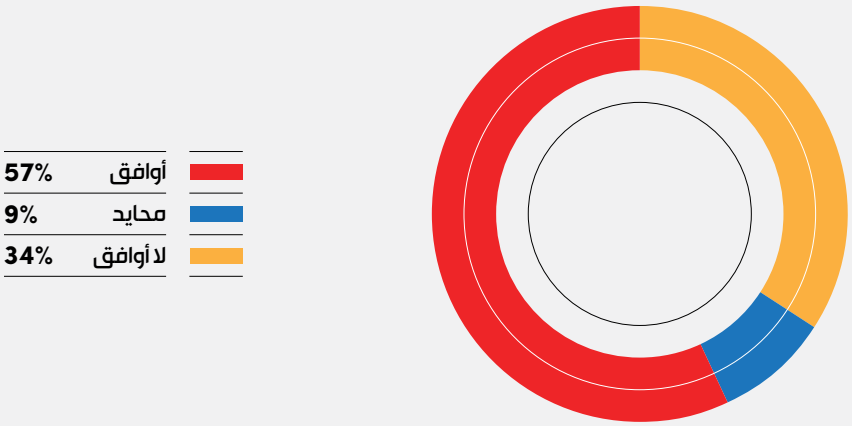

كان المشاركون المقيمون في عكار (91%) والبقاع (92%) الأكثر موافقةً على هذا التصريح، في حين أنّ أولئك المقيمين في النبطية كانوا الأكثر معارضةً له (64%).

الرسم 53.

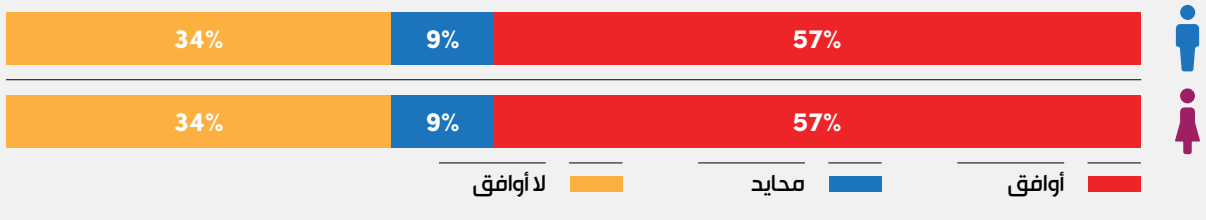

الرسم 54.

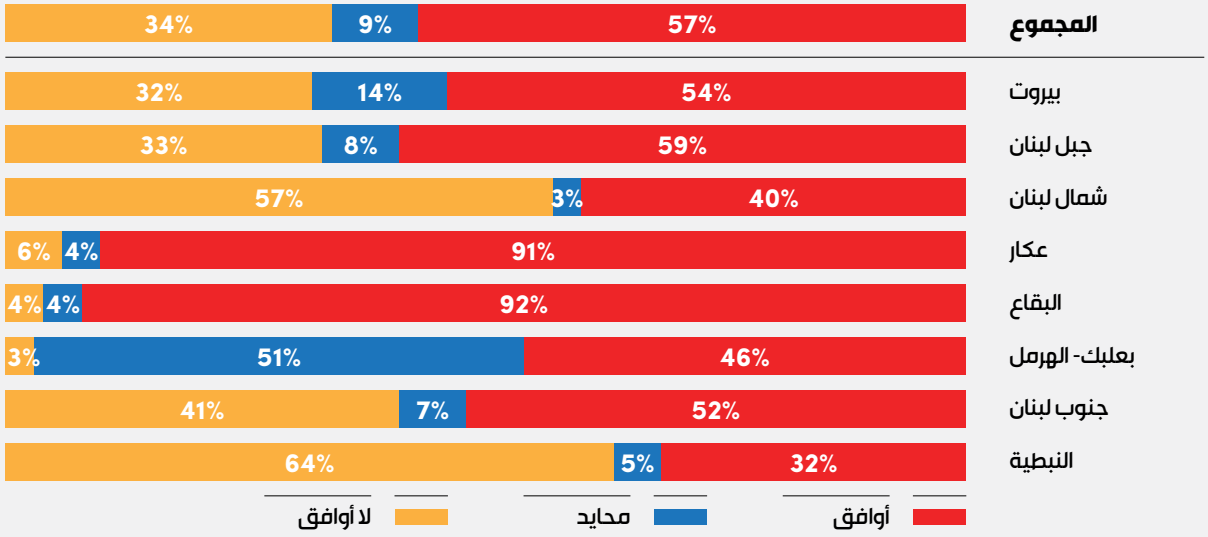

من بين سائر الطوائف الدينية، كان الدروز الأكثر معارضةً لهذا التصريح (54%)، في حين أنّ المسيحيين كانوا الأكثر موافقةً عليه (63%).

الرسم 55.

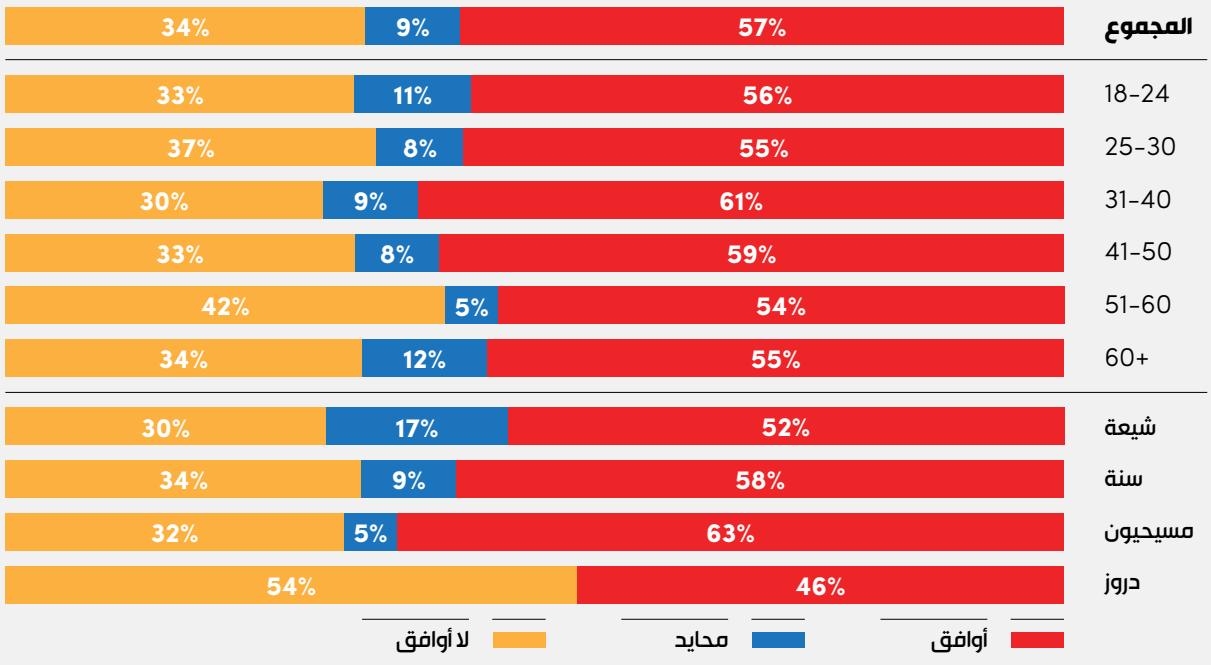

ينظر الكثيرون إلى نظام الكفالة على أنه شكل حديث من العبودية. في هذا الإطار، يمكن القول إنّ المشاركين الذين أجابوا بنعم عن التصريح 4 - الذي يفترض أنّ نظام الكفالة وسيلة ضرورية لحماية ربّات البيوت اللبنانيات من المخاطر المحتملة للعاملات المنزليات - يبرّرون استخدامه ويكشفون عن موقف تمييزي تجاه العاملات المهاجرات. في المقابل، يمكن اعتبار المشاركين الذين عارضوا هذا الموقف كحلفاء في النضال ضدّ نظام الكفالة وما يُكرّسه من تمييز بحقّ العاملات الأجنبيات.

س 8	يُشكّل اللاجئون السوريون عبئاً على لبنان، ويجب إعادتهم إلى بلادهم.
D	

يجب لفت النظر إلى القسم الثاني من البيان: "يجب إعادة اللاجئين السوريين". يدلّ ذلك على الرغبة في إعادتهم إلى سوريا قسراً، مما يعكس موقفاً عنصرياً يُجيز النظر إلى مجتمعات المهمّشين كمجتمعات يمكن أن تُفرض عليها الإجراءات من دون موافقتها. تجدر الإشارة هنا إلى أنّ الموقف لا يفترض أنّ اللاجئين سيُقدمون على العودة بأنفسهم بما أنه ستتمّ "إعادتهم" عوضاً عن قيامهم "بالعودة".

لمحة عن الإجابات

وافقت أكثرية المجيبين على أنّ اللاجئين السوريين يُشكّلون عبئاً على لبنان، ويجب إعادتهم إلى بلادهم (84%).

الرسم 56.

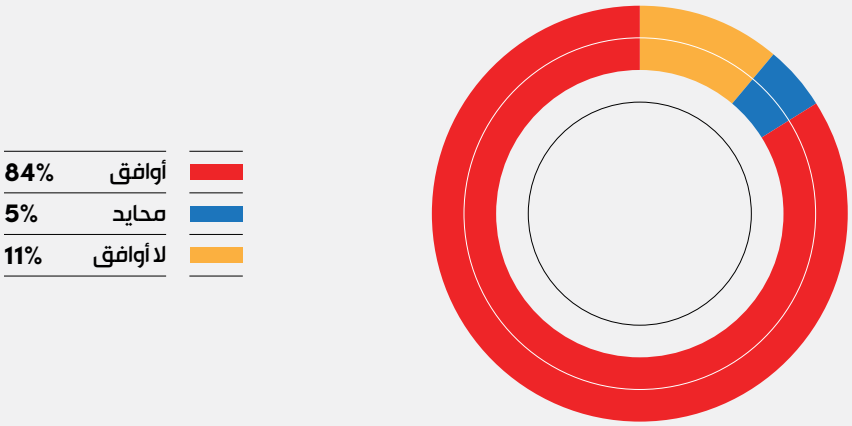

لم تُسجّل فروقات كبيرة بين الرجال والنساء في هذا المضمار، مع موافقة أكثر من 80% من كلا الجنسين على البيان. وكان سكّان البقاع الأكثر موافقةً على البيان (92%)، وسكّان جنوب لبنان الأقلّ موافقةً عليه (62%).

الرسم 57.

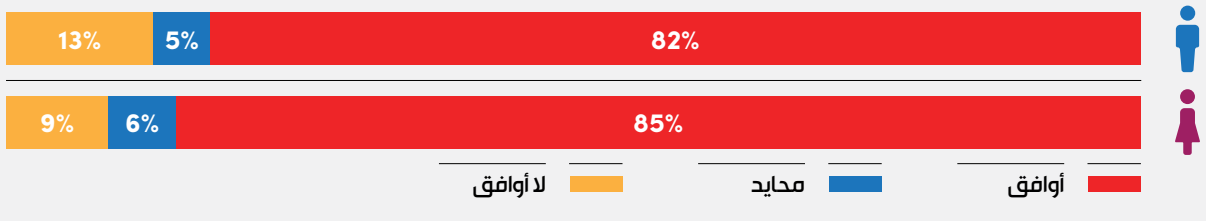

الرسم 58.

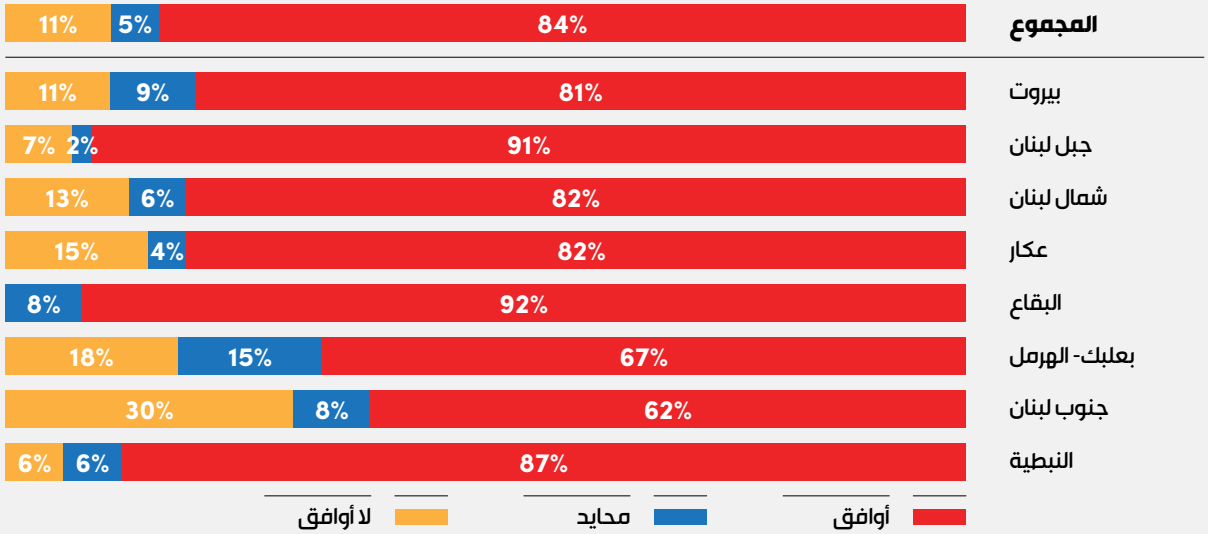

لم تُسجّل فروقات كبيرة بين مختلف الفئات العمرية، مع موافقة أكثر من 80% من كل فئة عمرية على التصريح. على صعيد الطوائف الدينية، وافق 91% من المسيحيين على التصريح، في حين كان السنّة الأقلّ موافقةً عليه (75%).

الرسم 59.

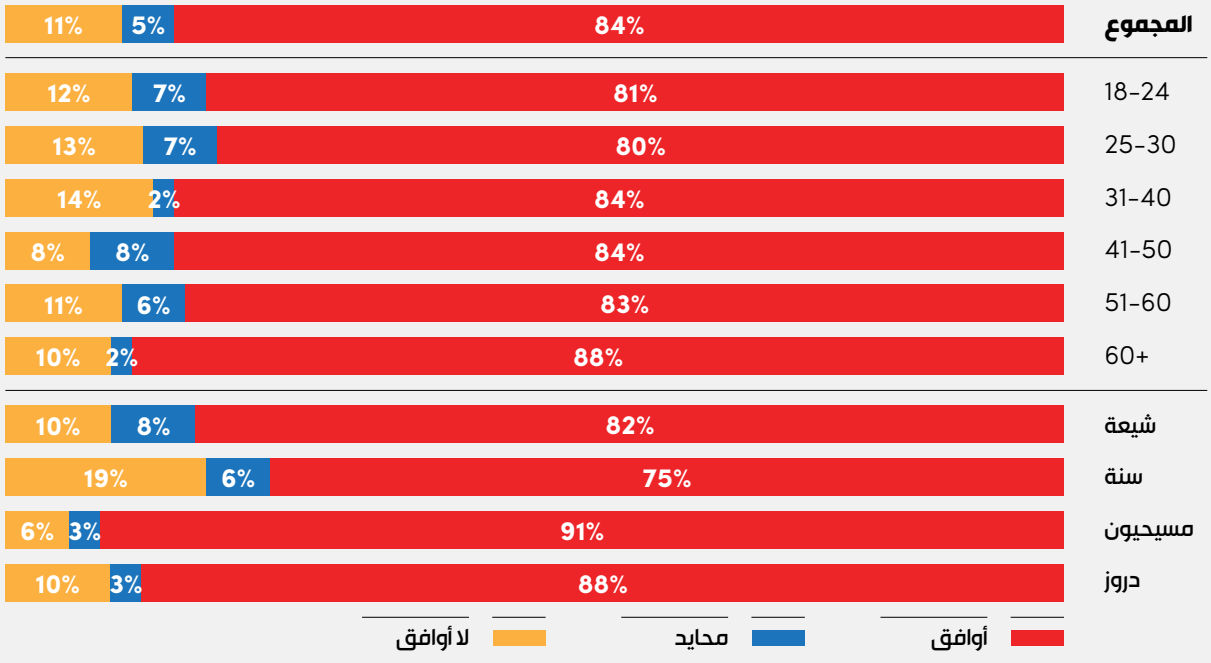

س 9	معظم اللبنانيين عنصريون تجاه اللاجئين.
A	

يُشكّل الاعتراف بأنّ معظم اللبنانيين عنصريون تجاه اللاجئين إحدى الخطوات الأولى لإدراك أهمية مكافحة الممارسات التمييزية. فرفض الاعتراف بهذه العنصرية قد يعكس حالةً من الإنكار أو قلّة معرفة، ممّا يُمكن أن يُغذّي الممارسات التمييزية. صحيح أنّ البعض يتفاخر بعنصريته تجاه اللاجئين السوريين، إلا أنّ الاعتراف بوجود العنصرية يمكن أن يُشكّل الخطوة الأولى باتّجاه القضاء عليها.

لمحة عن الإجابات

وافق أكثر من نصف المشاركين على أنّ اللبنانيين عنصريون تجاه اللاجئين (55%).

الرسم 60.

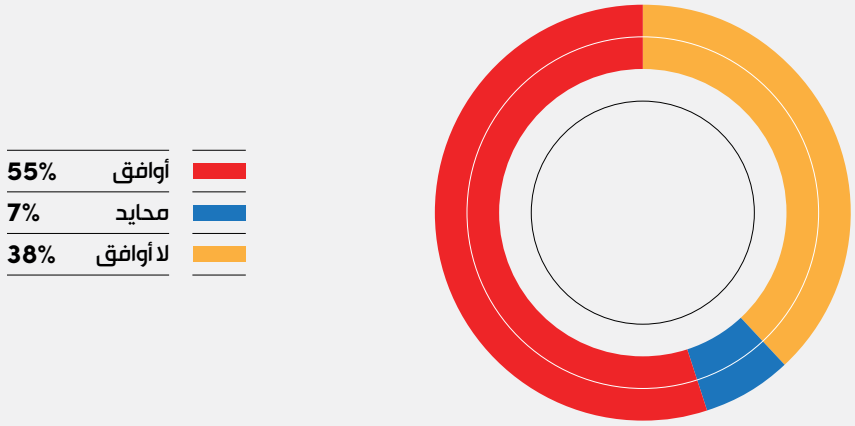

وافقت أكثرية سكان البقاع على التصريح (74%)، في حين عارضه نصف سكان النبطية تقريباً (51%).

الرسم 61.

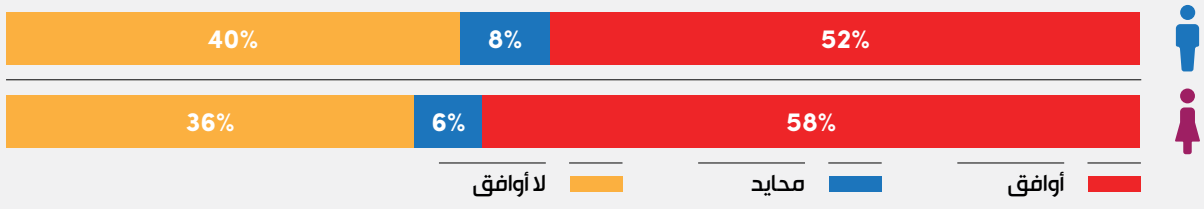

الرسم 62.

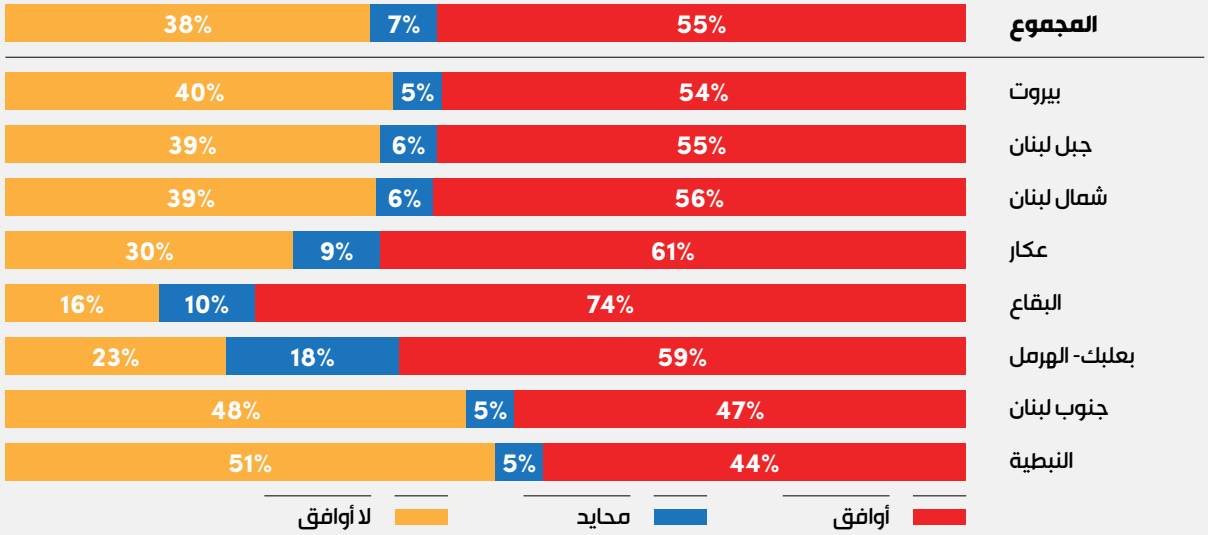

كان المشاركون بين 18 و31 سنة الأكثر موافقةً على التصريح، في حين تراجعت نسبة الموافقة لدى المشاركين فوق الـ61 عاماً، فلم تتخطَّ 49%. أما بالنسبة إلى الطوائف الدينية، فقد سجّل السنّة أعلى نسبة من الموافقة (60%)، في حين سجّل الدروز النسبة الأدنى (42%).

الرسم 63.

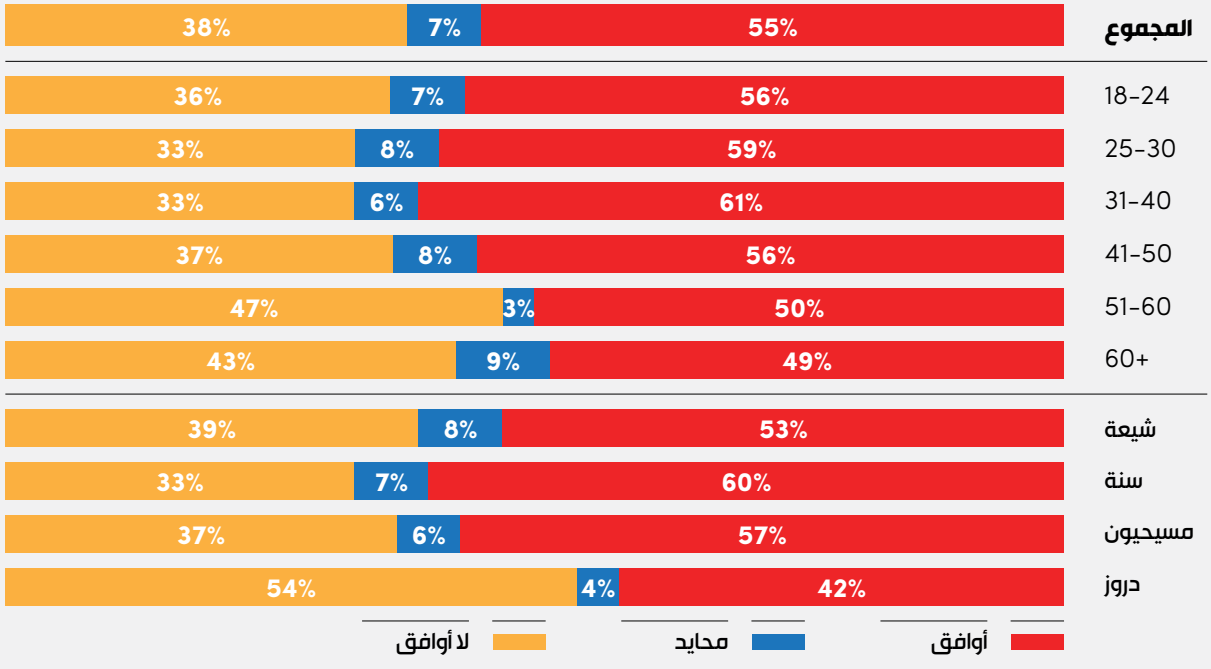

يمكن أن يُشارك الأشخاص الذين وافقوا على هذا التصريح (حتى وإن كانوا لا يجدون عيباً في التصرّف بعنصرية) في مجموعات تركيز وجلسات توعوية، ممّا يُمكن أن يساعدهم على تخطّي سلوكهم العنصري. أمّا بالنسبة إلى المشاركين الذين عارضوا هذا التصريح، فسيكونون أقلّ ميلاً إلى الاقتناع بحضور هذه المناقشات والجلسات التوعوية حول العنصرية تجاه اللاجئين السوريين، كونهم لا يعتقدون أنّ العنصرية موجودة في لبنان.

تحليل مقارن للسؤالين 8 و9

بصرف النظر عمّا إذا كان المشاركون يعتقدون بأنّ اللاجئين السوريين يُشكّلون عبئاً على لبنان ويجب إعادتهم إلى بلادهم أم لا، وافق معظمهم على أنّ اللبنانيين عنصريون تجاه اللاجئين.

من هم الحلفاء في خطوة مكافحة التمييز؟

مشاركان فقط أجابا على أسئلة الاستطلاع استناداً إلى الصيغة المذكورة آنفاً. كلاهما مسيحيان، وموظفان في الوقت الحالي، ويحمل أحدهما شهادةً جامعيةً. يُقيم أحدهما في جبل لبنان، والآخر في شمال لبنان. أحدهما عمره بين 25 و30 سنة، والآخر بين 36 و40 سنة.

بسبب العدد المحدود للحلفاء، والبيانات غير الكافية لتكوين صورة موجزة، تمّ وضع صيغة أخرى، تُشبه الصيغة المذكورة آنفاً، لكن مع تغيير بسيط في إجابة السؤال 8 بعد إضافة الإجابات الحيادية إليه.

س 1	س 2	س 3	س 4	س 8	س 9
D	D	A	D	N + D	A

ما الحاجة إلى الصيغة الثانية؟

س 8	يُشكّل اللاجئون السوريون عبئاً على لبنان، ويجب إعادتهم إلى بلادهم.
N + D	
من أكثر الحجج التي يستخدمها العنصريون لتبرير تمييزهم ضدّ اللاجئين السوريين اعتبارهم عبئاً على لبنان.	

من هم حلفاء مكافحة التمييز بعد ضمّ الإجابات المحايدة عن السؤال 8؟

هناك أربعة مشاركين يمكن اعتبارهم حلفاء ضدّ التمييز. تتراوح أعمارهم بين 26 و46 سنة. ثلاثة منهم مسيحيون، والرابع درزي. اثنان منهم يُقيمان في جبل لبنان، وواحد في شمال لبنان، وواحد في بيروت.

ما الحاجة إلى هذه الصيغة الثالثة؟

س 1	س 2	س 3	س 3	س 8	س 9
D	D	A	D	A + N + D (كلها)	A

تهدف هذه الصيغة الثالثة إلى جمع المزيد من البيانات حول الحلفاء المحتملين، من خلال ضمّ كل الأشخاص الذين أجابوا عن السؤال الثامن، حتى أولئك الذين قد يُعتبرون خصوماً إذا تمّ تحليل السؤال على حِدة.

من هم حلفاء مكافحة التمييز مع استثناء السؤال 8 المتعلّق باللاجئين السوريين؟

بناءً على الصيغة الثالثة، يُمكن اعتبار 29 شخصاً حلفاء، مع استثناء أولئك الذين أجابوا عن السؤال الثامن. يمكن تحديد مواصفات هؤلاء الأشخاص على الشكل التالي:

الرسم 64.

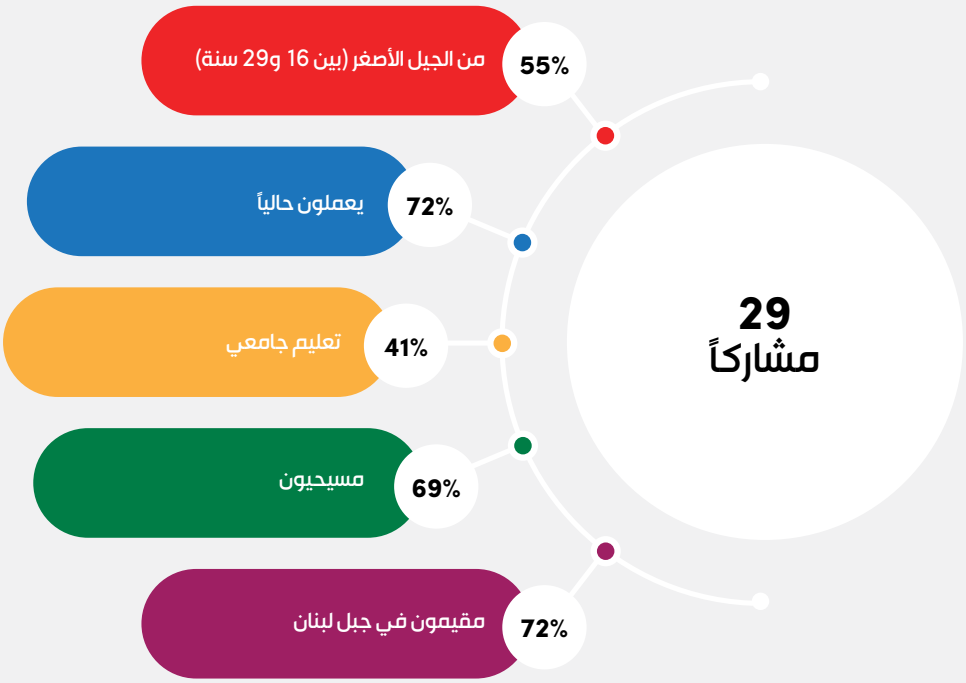

الرسم 65.

ملاحظات إضافية

الرسم 66. حلفاء مكافحة التمييز - السؤالان 1 و3

س1

يجب **عدم** حظر الأفلام التي تتضمّن مشاهد حميمة

س3

حقوق المثليين هي من حقوق الإنسان

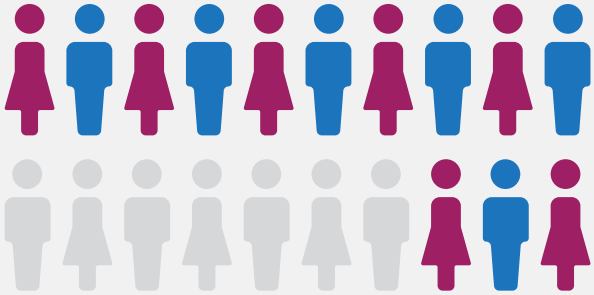

66%

67%
منهم مسيحيون

32%
منهم بين 18 و24 سنة
و**20%** منهم بين 25 و30 سنة

الرسم 67. حلفاء مكافحة التمييز - السؤالان 2 و3

س2 الدين الإسلامي **لا يضمن** للمرأة حقوقها

س3 حقوق المثليين هي من حقوق الإنسان

63%

50%
منهم يقيمون في جبل لبنان

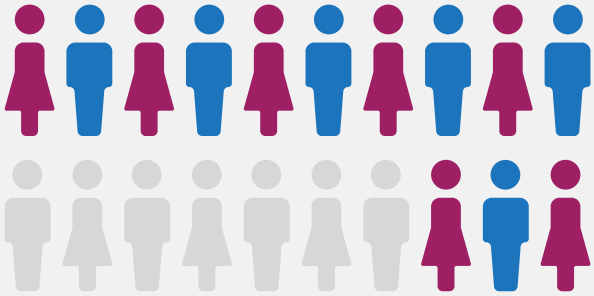

الرسم 68. حلفاء مكافحة التمييز - السؤالان 8 و9

س8 **لا يشكّل** اللاجئون السوريون عبئاً على لبنان، ولا يجب إعادتهم

س9 معظم اللبنانيين عنصريون تجاه اللاجئين السوريين

61%

36%
منهم يقيمون في جبل لبنان

49%
منهم سنّة

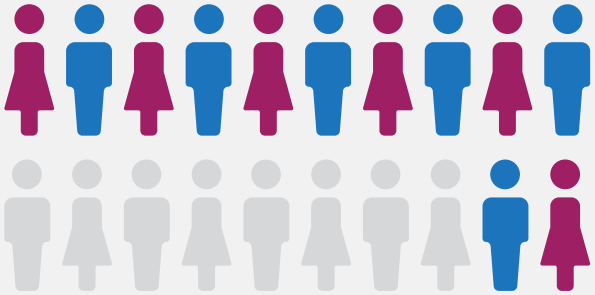

الرسم 69. خصوم مكافحة التمييز - السؤالان 1 و3

س1 يجب **حظر** الأفلام التي تتضمّن مشاهد حميمة

س3 حقوق المثليين **ليست** من حقوق الإنسان

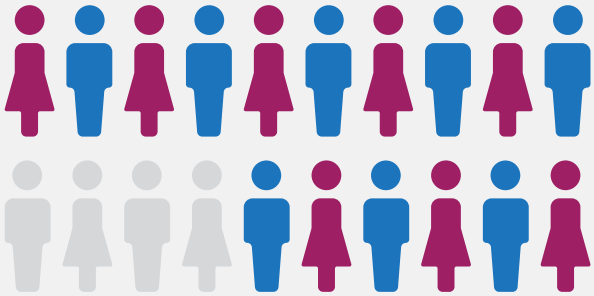

81%

36% منهم سنّة

90% منهم يقيمون في جنوب لبنان و**89%** في النبطية

الرسم 70. خصوم مكافحة التمييز - السؤالان 2 و3

س2 الدين الإسلامي **يضمن** للمرأة حقوقها

س3 حقوق المثليين **ليست** من حقوق الإنسان

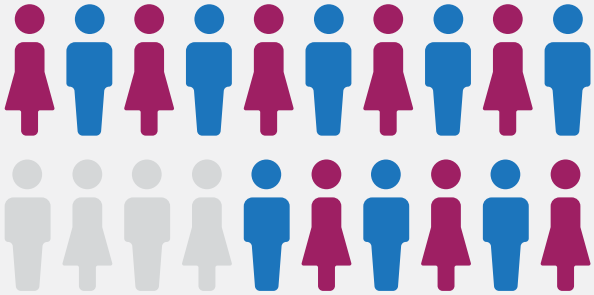

82%

50% منهم سنّة

76% منهم يقيمون في عكار

الرسم 71. خصوم مكافحة التمييز - السؤالان 4 و9

س9 **ليس** معظم اللبنانيين بعنصريين تجاه اللاجئين السوريين

س4 يشكّل نظام الكفالة **حمايةً** لربات المنازل اللبنانيات من مخاطر العاملات المنزليات

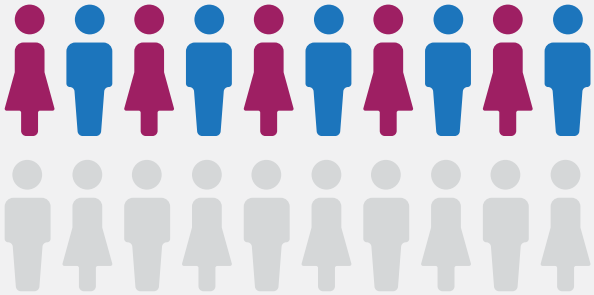

52%

45%
منهم يقيمون في جبل لبنان

35%
منهم مسيحيون

الرسم 72. خصوم مكافحة التمييز - السؤالان 8 و9

س8 يشكّل اللاجئون السوريون عبئاً على لبنان، و**يجب إعادتهم**

س9 **ليس** معظم اللبنانيين بعنصريين تجاه اللاجئين السوريين

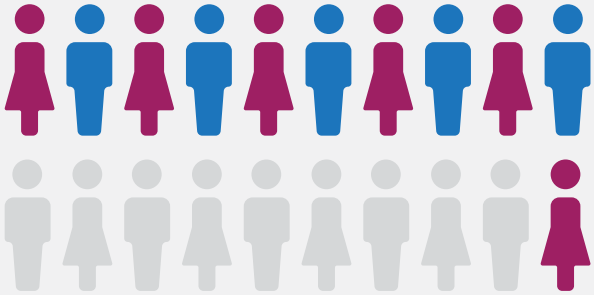

54%

46%
منهم يقيمون في جبل لبنان

38%
منهم مسيحيون

القضايا المتعلّقة بالدين

يهدف هذا القسم إلى تقييم آراء المشاركين بشأن المواضيع الدينية التي تتعلّق بحقوق الإنسان. وبشكل خاص، تمّ تطوير صيغة لتحديد ما إذا كان الأفراد يعطون الأولوية لانتمائهم الديني على حساب حقوق الإنسان.

لكي يُصنّف مشارك كحليف، يجب أن يستوفي المعايير التراكمية التالية في إجاباته:

س 2 دين الإسلام يضمن للمرأة حقوقها كافة	**س 10** ما يُقال عن فضائح التحرّش الجنسي بالأطفال ضمن الكنيسة هو مؤامرة ضدّ الديانة المسيحية.
D	D

لمحة عن الإجابات عن السؤال 10

توزّعت الآراء بشأن البيان بشكل متساوٍ بين من وافق ومن لم يوافق. وبالكاد سُجّل أي فرق في الآراء بين الرجال والنساء.

على صعيد السكّان، كان المقيمون في بيروت (51%) الأكثر موافقة على التصريح. لكن لم يوافق أيٌّ من المقيمين في بعلبك - الهرمل على أنّ فضائح التحرّش الجنسي بالأطفال ضمن الكنيسة هي مؤامرة ضدّ الديانة المسيحية.

الرسم 73.

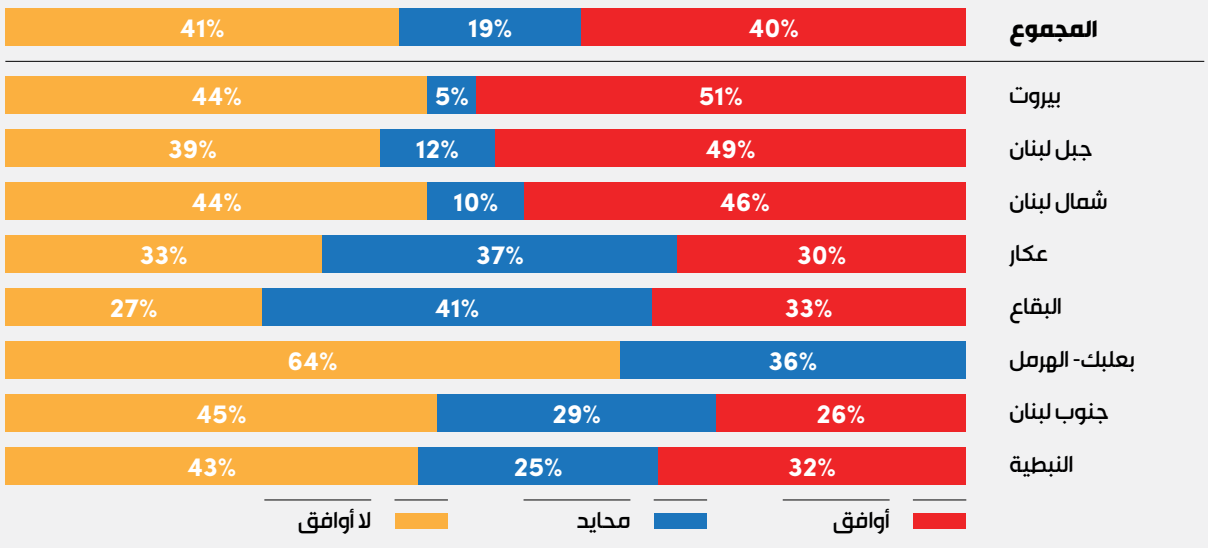

لوحظ أنّ الموافقة على التصريح ارتفعت مع تقدّم المشاركين في العمر، مع تسجيل النسبة الأكبر من الموافقة لدى الأشخاص في سنّ الواحدة والستين وما فوق (بنسبة 55%). فضلاً عن ذلك، وافقت أكثرية المسيحيين (55%) على التصريح، في حين نال موافقة ثلث الأشخاص من الطوائف الدينية الأخرى فقط.

الرسم 74.

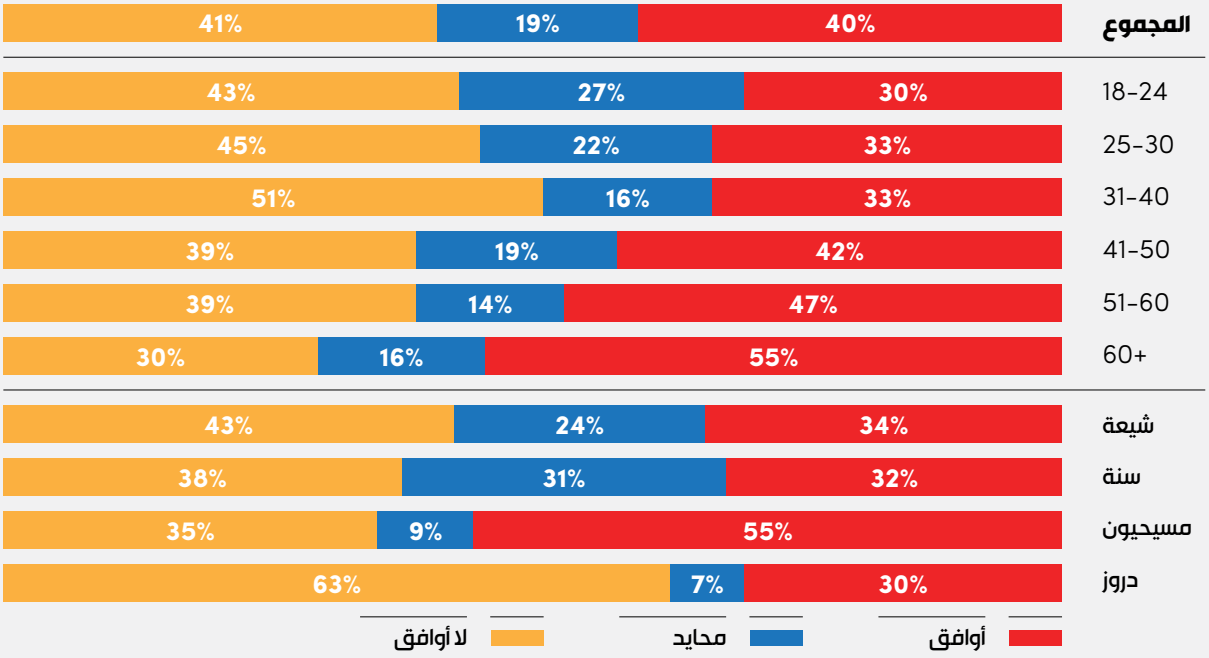

من هو أكثر من يدافع عن حقوق النساء والأطفال؟

لم يوافق 169 مشاركاً (من أصل 800) على كل من السؤالين 2 و10، وقد تمّ تصنيفهم على النحو التالي:

الرسم 75. وِفقاً للانتماء الديني

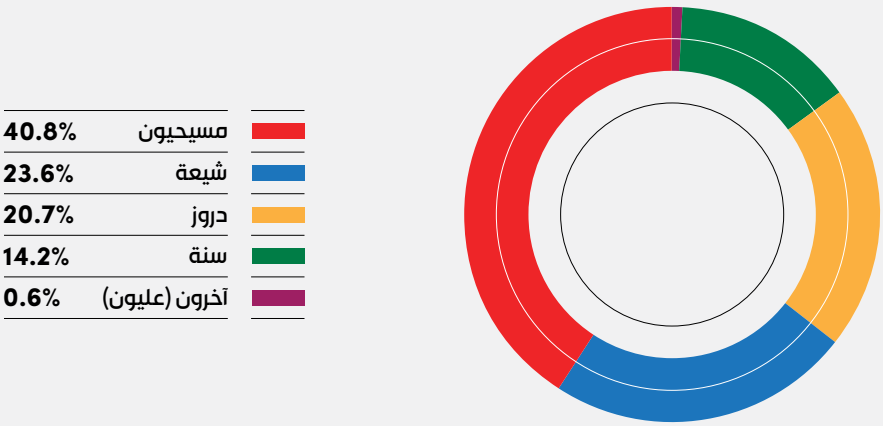

الرسم 76. وِفقاً للمستوى التعليمي

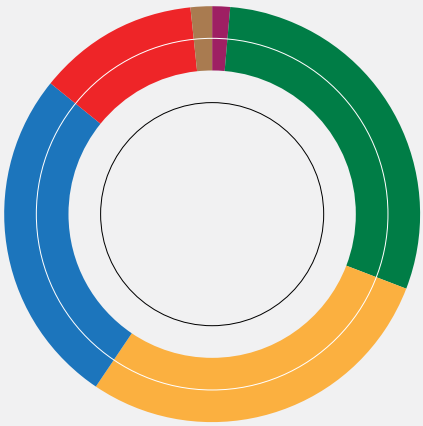

دراسات ما بعد التخرج	1.8%
تعليم تقني	12.4%
تعليم أساسي	26.6%
تعليم جامعي	28.4%
تعليم ثانوي	29.6%
لم يكمل تعليمه الابتدائي، يجيد القراءة والكتابة	1.2%

يمكن الاطّلاع على مواصفات الحلفاء في ما يلي.

الرسم 77.

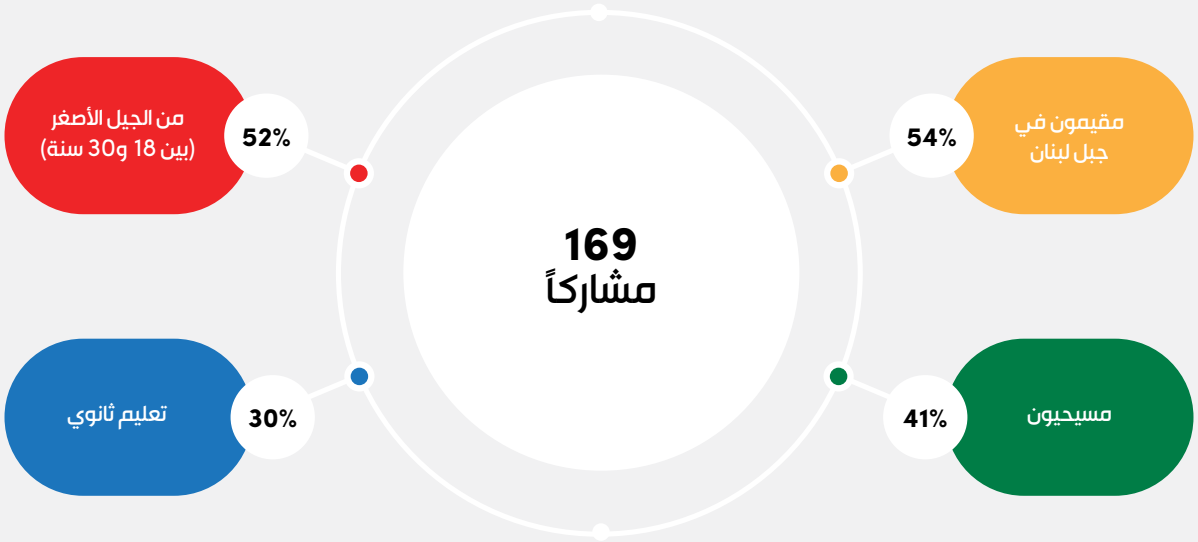

الرسم 78.

ملاحظات إضافية

صُنّفت الإجابات أدناه بناءً على الانتماء الديني للمشاركين، واحتُسبت النِسب بناءً على العدد الإجمالي للمشاركين من كل مجموعة دينية.

س 2 دين **الإسلام** يضمن للمرأة حقوقها كافة ← إجابات المشاركين المسلمين أدناه.		**س 10** ما يُقال عن فضائح التحرّش الجنسي بالأطفال ضمن الكنيسة هو مؤامرة تُحاك ضدّ الديانة **المسيحية**. ← إجابات المشاركين المسيحيين أدناه.
المجيبون الشيعة والسنّة عن السؤال 2 (الصورة 74 أدناه)	**المجيبون الدروز عن السؤال 2** (الصورة 75 أدناه)	**المجيبون المسيحيون عن السؤال 10** (الصورة 76 أدناه)
الخصوم: وافق **73%** (314 من أصل 429 شخصاً)	الخصوم: وافق **27%** (25 من أصل 94 شخصاً)	الخصوم: وافق **55%** (148 من أصل 268 شخصاً)
الحلفاء: عارض **25%** (109 من أصل 429 شخصاً)	الحلفاء: عارض **71%** (54 من أصل 94 شخصاً)	الحلفاء: عارض **35%** (95 من أصل 268 شخصاً)
الإجابات المحايدة: أجاب **1%** بشكل محايد (26 من أصل 429 شخصاً)	الإجابات المحايدة: أجاب **2%** بشكل محايد (2 من أصل 94 شخصاً)	الإجابات المحايدة: أجاب **9%** بشكل محايد (25 من أصل 268 شخصاً)

الرسم 79. المجيبون الشيعة والسنّة عن السؤال 2

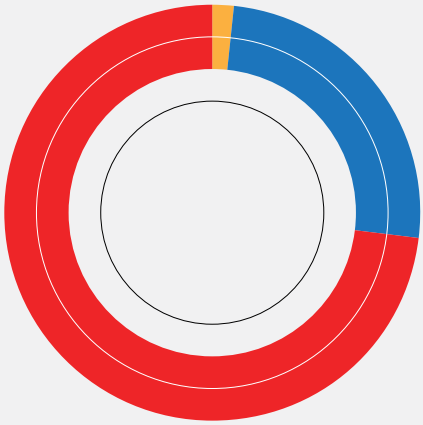

الموافقون (خصوم)	73.2%
المعارضون (حلفاء)	25.4%
الإجابة المحايدة (حلفاء محتملون)	1.4%

الرسم 80. المجيبون الدروز عن السؤال 2

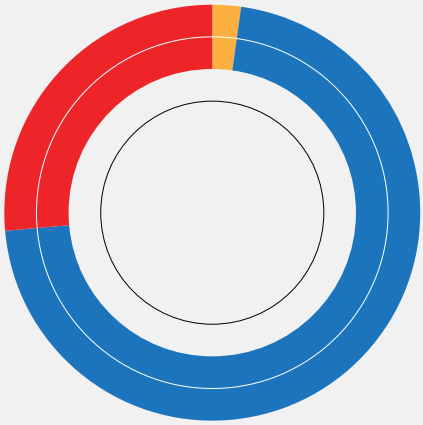

الموافقون (خصوم)	26.6%
المعارضون (حلفاء)	71.3%
الإجابة المحايدة (حلفاء محتملون)	2.1%

الرسم 81. المجيبون المسيحيون عن السؤال 10

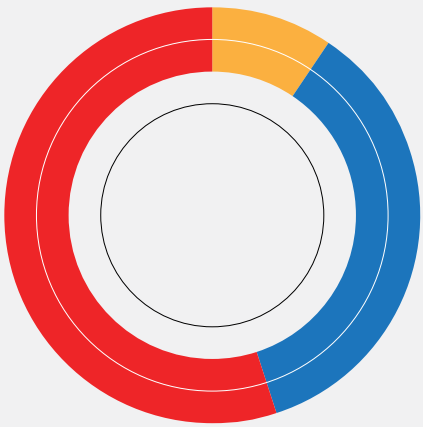

الموافقون (خصوم)	55.2%
المعارضون (حلفاء)	35.4%
الإجابة المحايدة (حلفاء محتملون)	9.3%

باختصار، يمكن اعتبار الدروز، من بين سائر الأديان، الأشخاص الأكثر دعماً، لا سيّما وأنّ أكثرية المجيبين الدروز (71%) لا تُوافق على التصريح 2 الذي يزعم أنّ الإسلام يضمن للمرأة حقوقها.

في المقابل، تُعارض أكثرية المجيبين الشيعة والسنّة هذا الرأي، حيث يعتبر 73% أنّ الدين الإسلامي يضمن للمرأة حقوقها (س 2). نسجاً على المنوال نفسه، تُوافق أكثرية المجيبين المسيحيين على التصريح القائل إنّ التحرّش الجنسي بالأطفال ضمن الكنيسة هو مؤامرة تُحاك ضدّ الديانة المسيحية، مع تسجيل موافقة بنسبة 55% (س 10).

يمكن مشاركة هذا العمل ونسخه وتوزيعه ونقله، شرط نسبه إلى مؤسسة سمير قصير، ولكن دون الإيحاء بأي شكل من الأشكال أن مؤسسة سمير قصير مسؤولة عن استخدام هذا العمل من قبل أي طرف آخر. لا يجوز استخدام هذا العمل لأغراض تجارية.

إن محتوى هذا التقرير يعبّر حصراً عن رأي مؤسسة سمير قصير، وهو لا يعكس بالضرورة وجهة نظر صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية.

نيسان/أبريل 2023 - © مؤسسة سمير قصير

مجمع ريفرسايد - المبنى C، الطابق السادس، شارع شارل حلو، سن الفيل، المتن - لبنان
ت: 9611499012 +
info@skeyesmedia.org
skeyesmedia.org

تصميم: مارك رشدان
ترجمة: نور الأسعد
تدقيق لغوي: يوسف ملحم الهاشم